جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

توهيمات أبي حيان للنحويين في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك - جمعٌ ودراسةٌ

الدكتور

أحمد محمد الجندي

أستاذ اللغويات المساعد ـ كلية اللغة العربية بالمنوفية-
جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

الجزء الثاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

توهيمات أبي حيان للنحويين في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك- جمعٌ ودراسةٌ

أحمد محمد الجندي

قسم اللغويات ـ كلية اللغة العربية بالمنوفية-جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: ahmdgndy@gmail.com

الملخص :

تناول هذا البحث ظاهرة توهيم أبي حيان للنحويين في شرحه ألفية ابن مالك المسمى بـ(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، وقد تنوَّعت بين توهيمات في الآراء والمذاهب النحوية، أو في نسبة رأي إلى عالم، أو في حكاية إجماعٍ عن النحويين، أو إيهام كلامٍ لعالمٍ ما خلاف المراد منه.

وتكتسب دراسة هذه التوهيمات أهميتها من المكانة العلمية البارزة لكلٍّ من الناظم والشارح، وأن أبا حيان لم يُسبق إلى معظم هذه التوهيمات، وتأثير أبي حيان في الخالفين؛ إذ تابعوه في أكثرها.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب هذه التوهيمات، وطرق أبي حيان في التوهيم، وبيان مدى إصابته فيها.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة:

- أن أبا حيان كان يسمِّي من يوهِّمه غالبًا.
- أن أكثر النحويين الذيين وهَّمهم أبو حيان في منهج السالك هو ابن عُصْفُور، ثم ابن مالك، ثم الجُزُولي.
- أن التوهيمات الواردة في منهج السالك انحصرت في عدد من الأبواب النحوية مذكورة في البحث.
- أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه للنحويين في جميع المسائل الواردة في هذا البحث عدا مسألة واحدة.

الكلمات المفتاحية : توهيمات ، أبو حيان ، منهج السالك ، ألفية بن مالك .

Abi Hayyan's delusions for grammarians in the Salik approach In speech on the Millennium Ibn Malik - collection and study

Ahmed Mohammed Al-Jundi
Linguistics Department - Faculty of Arabic Language in Menoufia - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt
Email: ahmdgndy@gmail.com

Abstract

The title of the research: (Abu Hayyan's delusions for grammarians in (Manhaj As-salik fi 'l-kalam ala Alfiyyat Ibn Malik - collection and study) - Dr. Ahmed Mohammed Al-Jundi.

This research deals with the phenomenon of Abi Hayyan's delusion of grammarians in his commentary at Alfiyyat Ibn Malik called (Manhaj As-salik fi 'l-kalam ala Alfiyyat Ibn Malik - collection and study), and it varied between delusions in opinions and grammatical doctrines, or in the ratio of opinion to a scholar, or in the unanimous tale of grammarians, or Illusory speech to a scholar other than what it intended.

The study of these delusions gains its importance from the prominent scholarly position of both the Regulateser and the commentator, and that Abu Hayyan no one preceded him to most of these delusions, and the influence of Abu Hayyan on those who came after him. They followed him in most of them.

This study aimed to find out the causes of these delusions, and Abu Hayyan's methods of delusion, and to show the extent of his accurate it is.

Among the most prominent results of this study:

- **That Abu Hayyan used to mention the name of those who delude him often.**
- **That the grammarians most delusions to Abu Hayyan in Manhaj As-salik is Ibn Osfour, then Ibn Malik, then Al-Juzzouli.**
- **The illusions mentioned in the Manhaj As-salik are limited to several grammatical chapters mentioned in the research.**
- **That Abu Hayyan was correct in his delusion of grammarians in all the issues mentioned in this research except for one issue..**

Keywords : Tohimat, Abu Hayyan, Minhaj Al-Salik, Millennium Bin Malik

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الله شرَّف لغة العرب، فجعلها وعاءً لكتابه الكريم المنزل على رسوله النبي الأمي العربي الكريم، وقد اهتم المسلمون بهذه اللغة من أجل خدمة الكتاب العزيز وسنة النبي-صلى الله عليه وسلم-، وكان لعلماء النحو النصيب الأوفر في هذا المجال، وما كانت نشأة علم النحو إلا لهذا الهدف السامي، ثم توسَّعتْ مسائل هذا العلم، وتنوعَّتْ مدارسه، وأكثرَ العلماءُ من التأليف فيه، واختلفت طرقهم وأساليبهم في التأليف، فبعضهم توسَّعَ وأطنبَ، وبعضهم اختصر وأوجز، حتى ظهرت المنظومات العلمية التي تجمع قواعد النحو والصرف، وكانت الخلاصة الألفية لابن مالك أشهرها، وحظيت بعناية العلماء واهتمامهم، فشرحوها، وشرحوا شواهدها، وانتقدوها، واستدركوا على صاحبها.

ومن أهم تلك الشروح: شرح أبي حيان المسمى بـ(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، ومن الظواهر البارزة في هذا الشرح: ظاهرة توهيم أبي حيان للنحويين، وقد تنوَّعت هذه التوهيمات بين توهيمات في الآراء والمذاهب النحوية، وتوهيماتٍ في نسبة رأي إلى عالم، أو حكاية إجماع عن النحويين، وإيهام كلامٍ لعالمٍ ما خلاف المراد منه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة هذه التوهيمات أهميتها مما يأتي:

١. المكانة العلمية البارزة لكلٍّ من الناظم والشارح.

٢. أن أبا حيان لم يُسبق إلى معظم هذه التوهيمات؛ فقد كان أول من نبَّه عليها، ووَهَّم فيها أصحابها.

٣. تأثير أبي حيان في الخالفين؛ إذ تابعه من جاءوا بعده في أكثر هذه التوهيمات كما تبين من هذه الدراسة.

٤. أن أبا حيان كان يسمِّي من يوهِّمه غالبًا، وأما من ترك تسميتهم في منهج السالك فقد صرَّح بأسمائهم في كتبه الأخرى.

فهذه جملة من الأسباب التي دفعتني إلى جمع هذه التوهيمات، ودراستها دراسة تحليلية؛ للوقوف على أسبابها، وطرق أبي حيان في التوهيم، ومستنده فيها، وبيان مدى إصابة أبي حيان فيما وهَّمَ فيه العلماء في هذا الكتاب.

الدراسات السابقة:

دارت حول منهج السالك دراسات كثيرة، غير أن أقربها إلى دراستي دراستان لا تتعارضان معها، وسأذكر فيما يأتي الفروق بينهما وبين دراستي:

١- الدراسة الأولى: مآخذ أبي حيان على ابن مالك في ضوء شرحه للألفية المسمى بـ"منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" للدكتور: صابر السيد محمود أحمد، وهي بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط-جامعة الأزهر، في العدد الثامن والعشرين، الجزء الثاني، سنة ٢٠٠٩م.

وقد ذكر الباحث هدفه من هذه الدراسة، فقال[١]: "ولمكانة أبي حيان، وقيمة شرحه، وكثرة مآخذه على ابن مالك، عزمتُ-مستعينا بالله تعالى- على دراسة تلك المآخذ التي أخذها أبو حيان على ابن مالك في ألفيته؛ لتكون تلك الدراسة دليلًا واقعيًّا على أن أبا حيان كان شارحًا متميزًا، ولم يكن مهتمًّا بلفظ النظم وتوضيحه فحسب، وإنما كان مهتمًّا بالحكم النحوي والخلاف فيه إن وجد".

وحصر الباحث مآخذ أبي حيان على ابن مالك في هذا البحث فيما يأتي: مآخذ على الأحكام النحوية التي لم تتضمنها الألفية، ومآخذ على ما أجمل وحقه التفصيل، ومآخذ فيما أطلق وحقه التقييد، ومآخذ على بعض اختيارات ابن مالك، ومآخذ على بعض تعبيرات ابن مالك، ومآخذ على ما ترك بعض قيوده.

وقال الباحث في مقدمة بحثه[٢]: "اقتصرتُ في دراسة المآخذ على أبرزها وأهمها، ولم أدرس كل المآخذ؛ لأن الهدف من البحث إعطاء القارئ فكرة عن الشرح، وموقف صاحبه من صاحب النظم ونظمه، ولم أقصد الحصر".

وقال في خاتمته[٣]: "وقد وقفت في كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي على مآخذه على ابن مالك، وكان عددها أربعة وسبعين مأخذًا تقريبًا، اخترتُ منها للدراسة اثنين وأربعين مأخذًا".

---

(١) مآخذ أبي حيان على ابن مالك ص ٩٥٥.
(٢) السابق ص ٩٥٧.
(٣) السابق ص ١١٣٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فلم يتناول جميع المواضع التي فيها مآخذ لأبي حيان على ابن مالك، وقد تتبعت المسائل التي أوردها الباحث في بحثه مسألةً مسألةً، فوجدت تشابها بين بحثي وبحثه في مسألتين اثنتين فقط:

- المسألة الأولى: (توهيم ابن معطٍ في منعه توسيط خبر "دام")، فقد وردتْ عنده مسألة بعنوان (حكم توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين الاسم)[١]، ذكر فيها رأي ابن معط عَرَضًا، ولم يقف عنده؛ لأن بحثه معنيٌّ بمآخذ أبي حيان على ابن مالك.

- والمسألة الثانية: (توهيم الناظم وابنه في دعواهما الإجماع على امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور)، فقد وردت عنده مسألة بعنوان (حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله)[٢]، لم يذكر فيها موضع التوهيم الوارد في بحثي ولا تناوله بالدراسة، واقتصر فيها على دراسة الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور المتعلقين بفعلي التعجب.

٢- الدراسة الثانية بعنوان: معالم منهج أبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، للباحث: يس محمد أبي الهيجاء، نشر في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية؛ المجلد السادس، العدد الثاني عشر، سنة ٢٠١٦م.

(١) مآخذ أبي حيان على ابن مالك ص ١٠٣٧.
(٢) السابق ص ١٠٦٩.

وقد بَيَّــنَ الباحث هدفه من هذا البحث، فقال[١]: "والهدف الرئيس لهذا البحث إنما هو لفت نظر الدارسين إلى هذا السفر القيِّم...، وفي سبيل هــذا تناوَلَ البحث أبرز الأصول النحوية عند أبي حيان في شرحه، كمــا عــرض لمصادر توثيقه من الأعلام بأنواعها، والكتب".

فكانت أصول النحو وأدلته في منهج السالك هي مدار الحديث في هذا البحث، كما تناول الباحث العلل والمنطق في الكتاب، وتكلم عن العوامل عند أبي حيان، وموقفه منها، وجاءت دراسته وصفية عامة، ولم يتناول في هذا البحث المسائل النحوية، أو آراء النحويين، أو توهيمات أبي حيان لهم.

وهذا كله يختلف عن دراستي التي تناولت فيها توهيمات أبــي حيــان للنحويين، ودرستُها دراسة تحليلية على حسب ما ذُكر في هذه المقدمة.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الآتي:

١- جمعت النصوص التي وهَّمَ فيها أبو حيان النحويين في منهج الســالك، ورتبتها على حسب ورودها في الكتاب.

٢- وضعت عنوانا مناسبًا لكل نص.

٣- بدأتُ المسالة بذكر نص أبي حيان في منهج السالك، ذاكرًا في البدايــة: هل ورد مثل هذا التوهيم في كتب أبي حيان الأخرى؟.

٤- ثم أوردتُ كلام مَنْ وهَّمهُ أبو حيان من كتابه إن وجدته فيه، أو من كتب غيره إن لم أجد له كتابًا.

---

(١) معالم منهج أبي حيان الأندلسي ص ٥٩٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥- ثم بيَّنتُ مدى دقة ما ذكره أبو حيان من توهيم لهذا العالم أو ذاك.

٦- ثم عرضتُ هذا التوهيم على مذاهب النحويين، مع إيراد الأدلة والحجج ومناقشتها.

٧- ثم عقَّبتُ على المسألة بذكر صواب توهيم أبي حيان أو عدمه.

٨- ثم بيَّنتُ هل كان أبو حيان مسبوقًا إلى هذا التوهيم أو لا؟.

٩- وذكرت من تأثر بأبي حيان وتابعه على هذا التوهيم.

١٠- ثم ذكرت الرأي الراجح في المسألة إن كانت المسألة خلافية.

ولم أترجم لأبي حيان؛ لأنه أشهر من أن أترجم له، ولأن كثيرًا من الباحثين والمحققين تناولوا شخصية أبي حيان بالتفصيل، فأردت ألا أكرر ما ذكروه(١).

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

****

(١) ينظر: أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي، ومقدمات تحقيق كتب أبي حيان، وبخاصة: مقدمة تحقيق ارتشاف الضرب ١٣/١.

توطئة

في تعريف التوهيم

التوهيم لغة: مصدر الفعل (وَهَّمَ)، وهو تفعيل من الوَهْمِ، والوَهْمُ: تدور معانيه حول الغلط والسهو والغفلة والظَّنِّ، قال الخليل[١]: "وَهِمْتُ في كذا أي: غَلِطْتُ، ووَهَمَ إلى: الشَّيء يَهِمُ، أي: ذَهَبَ وَهْمُه إليه...، ووَهِمَ يَوْهَمُ وَهَمًا أي: غَلِطَ".

وقال الجوهري[٢]: "وَهِمْتُ في الحساب أَوْهَمُ وهْمًا: إذا غلطت فيه وسهوت، ووهَمْتُ في الشيء بالفتح أَهِمُ وَهْمًا: إذا ذهب وَهْمُكَ إليه وأنتَ تريدُ غيره".

والإيهام: إِفْعَالٌ من الوَهْمِ، قال الخليل[٣]: "وتوهَّمْتُ في كذا، وأَوْهَمْتُه أي: أغفلته...، وأَوْهَمْتُ في كتابي وكلامي إيهامًا أي: أسقطتُ منه شَيْئًا".

والتوهيم مثل الإيهام، قال الجوهري[٤]: "وتَوَهَّمْتُ أي: ظننت، وأَوْهَمْتُ غيري إيهامًا، والتّوهيمُ مثله".

من خلال هذه النصوص يمكن القول: إن الوهم يستعمل بمعنى الغلط أو السهو أو الغفلة أو الظن، والتوهُّم: تَفَعُّلٌ من ذلك، والتوهيم: تفعيل منه، بمعنى التغليط، أو بيان السهو والغفلة أو الظن.

---

(١) العين: وهم ٤/١٠١.
(٢) الصحاح ٥/٢٠٥٤.
(٣) العين: وهم ٤/١٠١.
(٤) الصحاح ٥/٢٠٥٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تعريف الوهم اصطلاحاً:

لم أقف على تعريف الوهم عند النحويين، وقد اختلف تعريفه عند اللغويين والأصوليين والمناطقة، فذكر الأصوليون أن الوهم هو اعتقاد أمر مرجوح، قال القرافي(١): "الشك اسم لاحتمالين فأكثرَ مستويةً...؛ لأن الظن: اسم للاحتمال الراجح، والوهم: للاحتمال المرجوح".

وعرَّف المناطقة الوهم تعريفًا آخر، فقال الجرجاني(٢): "الوهم: قوة جسمانية للإنسان، محلها آخر التجويف الأوسط من الدماغ، من شأنها إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات، كشجاعة زيد وسخاوته، وهذه القوة هي التي تحكم بها الشاة أن الذئب مهروب عنه، وأن الولد معطوف عليه، وهذه القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها، مستخدمة إياها استخدام العقل للقوى العقلية بأسرها".

وقال-أيضًا-(٣): "الوهم: هو إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمعنى المحسوس".

وأما اللغويون فتعريفهم للوهم قريب من تعريف الأصوليين، قال الراغب: "الظَّنُّ: اسم لما يحصل عن أمارة، ومتى قَوِيَتْ أدّت إلى العلم، ومتى ضعفت جدّا لم يَتَجاوز حدّ التّوهّم".

أي أن الوهم: اسم لما يحصل عن أمارة ضعيفة جدًّا.

---

(١) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٥٦.
(٢) التعريفات ص ٢٥٥.
(٣) السابق: نفسه.

ثم ذكر الراغب قوله -تعالى-: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾(١)، ثم قال(٢): "فقد قيل: الأَوْلَى أن يكون من الظَّنِّ الذي هو التَّوَهُّمُ، أي: ظَنَّ أن لن نضيّق عليه".

معنى هذا أن الظنَّ قد يطلق على الوهم أو التوهم.

ومن خلال ما تقدم أرى أن المعنى الأقرب إلى موضوع البحث أن يُعَرَّفَ التوهيم بأنه: نسبة عالم إلى الوهم بمعنى الغلط أو السهو أو الغفلة، أو ضعف الرأي، أو بيان احتمال كلامه خلاف المراد.

وأن الوهم هو: غلطٌ في الرأي، أو أخذٌ برأي ضعيف مرجوح، أو خطأ أو سهو في نسبة قول، أو تخريج شاهد، أو احتمال الكلام خلاف المراد.

فالتوهيمات التي أخذها أبو حيان على العلماء في منهج السالك تدور حول هذه المعاني، وهذا ما بدا جليًّا في المسائل التي وقفت عليها في هذا الكتاب.

---

(١) المفردات ص ٣١٧.

(٢) من الآية ٨٧ من سورة الأنبياء.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١- توهيم ابن معطٍ في منعه توسيط خبر (دام)

قال أبو حيان[١]: "ذَكَرَ[٢] أنه يجوز في جميعها توسُّط الخبر، وليس كما ذكر، بل الخبر في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه ذلك، وقسم يمتنع فيه، وقسم يجوز. مثال ما يجب فيه ذلك: كان في الدار ساكنُها، ومثال ما يمتنع فيه: كان موسى عيسى، ومثال ما يجوز فيه: كان قائمًا زيدٌ، خلافًا للكوفيين في منعهم توسُّطَ الخبر على أن يكون (قائمًا) فيه ضمير عائد على (زيد)، و(زيد) اسم (كان) مرفوع بها خاصة، بل أجازوا ذلك على تقديرٍ آخر هو مذكور في المبسوطات[٣]. ووقع لابن معْطٍ وهمٌ، فمنع توسيط خبر (دام)، وهو مخالف للنص والإجماع والقياس".

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان ابن معط في منعه توسيط خبر (دام)، وقد وهمه -أيضًا- في التذييل والارتشاف، فقال في التذييل[٤]: "وأما (ما دام) فقد وهم ابن مُعطٍ في منع توسيط خبرها، وخالف النص والقياس والإجماع".

وقال في الارتشاف[٥]: "ووهم ابن معط في منع توسيط خبر ما دام".

---

(١) منهج السالك ص ٥٤.

(٢) يعني ابن مالك، فقد قال في ألفيته ص ٩٠:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

(٣) ذكر أبو حيان في (ارتشاف الضرب ١١٦٨/٣، ١١٦٩) و(التذييل والتكميل ١٦٩/٤، ١٧٠) أن الشواهد الواردة على توسيط أخبار (كان) وأخواتها مؤولة عندهم على أوجه أخرى. وهي لا تدخل فيما تتناوله هذه المسألة.

(٤) التذييل والتكميل ١٧١/٤.

(٥) ارتشاف الضرب ١١٦٩/٣.

والذي ذكره أبو حيان صحيح، فإن ابن معطٍ منع التوسط ذلك في ألفيته، حيث قال[١]:

وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمِ الْخَبَرْ عَلَى اسْمٍ (مَا دَامَ)، وَجَازَ فِي الأُخَرْ

وقال-أيضًا-[٢]: "وأما (ما دام) فلا يجوز تقدم خبرها عليها، ولا على اسمها، ولا تنفصل عنها (ما)، بخلاف أخواتها".

وقد استُدِلَّ لابن معط بأن (ما دام) لما لزمتْ طريقة واحدة وهي الماضي جرت مجرى الأفعال، والأفعال لا تغير، وأن (ما) معها مصدرية، وهي وما في حيزها صلة (ما)[٣].

وقد نُسِبَ ابن معطٍ في قوله هذا إلى الوهم والغلط، وأنه لا يُعلم له سلف في هذا القول[٤].

قال الرضيُّ[٥]: "ذكر ابن معط أن خبر (ما دام) لا يتوسط بينه وبين الاسم، وهو غلط، لم يذكره غيره".

وقال المرادي[٦]: "ومنع ابن معطٍ توسط خبر (ما دام)، ونُسب إلى الوهم؛ إذ لم يقل به غيره".

---

(١) ألفية ابن معط ص ٤٥.
(٢) الفصول الخمسون ص ١٨١.
(٣) حكى هذه الأدلة ابن جمعة القواس في شرح ألفية ابن معط ص٨٦٢، ٨٦٣.
(٤) ينظر: شرح الكافية للرضى ١٠٤٨/٢، وتوضيح المقاصد ٤٩٥/١، وتمهيد القواعد ١١١١/٣، والمقاصد الشافية ١٥٧/٢، وشرح الأشموني ١١٢/١.
(٥) شرح الكافية للرضى ١٠٤٨/٢.
(٦) توضيح المقاصد ٤٩٥/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بل حُكي عن ابن معطٍ أنه رجع عن قوله هذا، قال الشاطبي[١]: "وحكى بعضُ من يَخْتَلِف إلى دمشْق عَرَض على الناظم هذا الموضعَ، فقال: أُفكّر في ذلك. فذكر له ذلك مرةً حتى قال له: لا تنقُلْ عَنِّي فيه شيئًا".

وقال السيوطي[٢]: "وحُكي أن ابن الخباز الموصلي سافر إلى دمشق، واجتمع بالمصنف، وسأله عن ذلك، فقال: أفكر فيه، ثم اجتمع به مرة أخرى، وعاد وسأله، فقال: لا تنقل عني فيه شيئًا".

وقد زعم بعضهم أن قول ابن معط ذهب إليه بعض النحويين، فقد قال ابن جمعة[٣]: "وقيل: نقله ابن الخشاب عن قوم".

وانفرد السيوطي بنسبة منع التوسيط للكوفيين -أيضا-، فقد قال بعد أن ذكر مذهب البصريين في جواز توسيط أخبار هذه الأفعال[٤]: "ومنعه الكوفيون في الجميع ....، ومنعه ابن معط في (دام)".

وقد أجاز الجمهور ما منعه ابن معط[٥]، قال السيرافي[٦]: "ولا يجيز البصريون: كان ذاهبًا زيدٌ؛ إلا على ألا يكون في (كان) ضمير الأمر والشأن، ويكون (زيد) الاسم و(ذاهبًا) الخبر".

---

(١) المقاصد الشافية ١٥٧/٢.
(٢) الأشباه والنظائر ١١/٥.
(٣) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة القواس ص٨٦٢.
(٤) همع الهوامع ٣٧٠/١.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٩/١، وتوضيح المقاصد ٤٩٤/١، ٤٩٥، وأوضح المسالك ٢٤٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/١، والمقاصد الشافية ١٥٥/٢، ١٥٦، والتصريح ٢٤٢/١، ٢٤٣، وهمع الهوامع ٣٧١/١، ٣٧٢، وشرح الأشموني ١١٢/١.
(٦) شرح كتاب سيبويه ٣٤٩/١.

وقال ابن جني[١]: "ويجوز تقديم أخبار (كان) وأخواتها على أسمائها وعليها نفسها، تقول: كان قائمًا زيد، وقائمًا كان زيد، وكذلك: ليس قائمًا زيدٌ، وقائمًا ليس زيد".

وقد استدل الجمهور بالسماع والقياس، فأما القياس فقول الشاعر:

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وثِقْتُ بِهِ فَهْوُ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدَا[٢]

وقول الآخر:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ[٣]

وذكر ابن هشام احتمالًا قد يتطرق إلى هذين الشاهدين، فقال[٤]: "وقد يُقال فيه وفي الشاهد الأول: إنه لا دليل فيهما؛ لاحتمالهما لأن يكون الفعل الناسخ وخبره قد تنازعا الاسم، ويكون أعمل الخبر، وأضمر في الفعل، فيكون كلٌّ من الاسم والخبر في محله".

وقال الشيخ خالد الأزهري[٥]: "وله أن يقول: (لذَّاتُه) مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ(مُنَغَّصَةً)، واسم (دام) مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع، إلا أن يكون لا يراه".

---

(١) اللمع ص ٣٧.

(٢) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، ينظر: التذييل والتكميل ١٧١/٤، وتمهيد القواعد ١١١١/٣، وتخليص الشواهد ص٢٤٠، والتصريح ٢٤٣/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٤٩/١، والتذييل والتكميل ١٧١/٤، وتخليص الشواهد ص٢٤١، وأوضح المسالك ٢٤٢/١، والمقاصد النحوية ٥٩٠/٢، والتصريح ١٨٧/١، وهمع الهوامع ١١٧/١، والأشمونى ٣٤١/١.

(٤) تخليص الشواهد، ص٢٤١.

(٥) التصريح ٢٤٣/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأجاب ابن هشام عن هذا الاحتمال بأنه "لولا جواز التوسُّط ما جاز التنازع؛ إذ شرط جوازه أن يصح لكل من العاملين أن يعمل في المتأخر"(١).

وأما القياس فهو أن (دام) كبقية أخواتها، فكما جاز توسيط أخبار أخواتها فكذلك يجوز معها، وبأن (ليس) تفوق (دام) في الضعف؛ لأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف (دام) عارض، وبأن (ليس) تشبه (ما) النافية في معنًى، وتشبه (ليت) لفظًا، وتوسيط خبر (ليس) لم يمتنع، فجواز توسيط خبر (دام) لنقصان ضعفها عن (ليس) أحقُّ وأولى(٢).

قال ابن يعيش(٣): "ولما كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها أنفسها ما لم يمنع من ذلك مانع".

وقال ابن مالك ردًّا على ابن معط(٤): "أما مخالفته للمقيس فبيِّنة؛ لأن توسيط خبر (ليس) جائز بإجماع(٥)، مع أن فيها ما في (دام) من عدم التصرف، وتفوقها ضعفًا بأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف (دام)

---

(١) تخليص الشواهد ص ٢٤١.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٩/١، والتذييل والتكميل ١٧١/٤، وتمهيد القواعد ١١١١/٣.
(٣) شرح المفصل ١١٣/٧.
(٤) شرح التسهيل ٣٤٩/١.
(٥) قال أبو حيان في (ارتشاف الضرب ١١٦٩/٣): "ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر (ليس) ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيهًا بـ(ما)". وقال في التذييل والتكميل (١٧١/٤): "وقد وهم المصنف في الشرح، فزعم أن خبر (ليس) جائز توسيطه بالإجماع، واتبع في ذلك أبا علي الفارسي، فإنه قال: "لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها». وكذلك قال ابن الدهان: "جواز تقديم خبرها على اسمها إجماع".

عارض، ولأن ليس تشبه (ما) النافية معنى، وتشبه (ليت) لفظًا؛ لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود في الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعف (ليس) على ضعف (دام)، وتوسيط خبر (ليس) لم يمتنع، فأن لا يمتنع توسيط خبر (دام) لنقصان ضعفها أحق وأولى".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر ثلاثة أمور:

– الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه ابنَ معط فيما زعمه من منع توسيط خبر (دام)، وأن ابن معط تفرَّد بهذا القول، ولم يكن له سلف في ذلك كما ذكر الرضي والشاطبي من قبل.

– الثاني: أن ابن معط رجع عن رأيه هذا كما حكاه الشاطبي، ويبدو أن رجوع ابن معط عن رأيه لم يصل أبا حيان، ولم يعلمه، وإلا لذكره هنا.

– الثالث: أن الصواب هو قول الجمهور وهو جواز توسيط خبر (ما دام)؛ ما لم يجب تقديمه على الاسم ولا تأخيره، وذلك لأنه الموافق للسماع والقياس، وما استدل به ابن معط ليس نصًّا في المسألة، وإنما أدلة عامة تحتمل التأويل، بل إنه نُسِبَ إلى الوهم والغلط.

****

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- توهيم من زعم أن الكاف الجارَّة لا تتعلق بشيء

قال أبو حيان[١]: "وتفارق (كأنَّ) الكافَ في شيئين، أحدهما: أن (كأن) غير متعلقة بفعل، فلا موضع لها ولما بعدها، وكاف التشبيه لا بد لها مما تتعلق به؛ لأنها حرف من حروف الجر، وقد وهم بعض أصحابنا، فزعم أن كاف التشبيه لا تتعلق بشيء".

المناقشة:

في هذا النص وهَّم أبو حيان من زعم أن كاف التشبيه لا تتعلق بشيء، ولم يسمِّ من زعم هذا، ولكنه صرَّح في كتبه الأخرى بأن هذا قول الأخفش وابن عصفور، فقال[٢]: "ويتعلق بالكون المطلق الذي تتعلق سائر الحروف به، خلافًا للأخفش، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، أنها لا تتعلق بشيء لا ظاهر، ولا محذوف".

وقد ذكر ذلك الأخفش في قوله[٣]: "وقوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ﴾[٤]، ثم قال: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾[٥]، فالكاف تُزاد في الكلام. والمعنى: أَلَم تَرَ إِلَى الذي حاجَّ ابراهيمَ في رَبِّهِ أَوْ الذي مَرَّ على قَرْيَةٍ؟. ومثلها في القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٦] والمعنى: ليس مثله شيء؛ لأنه ليس لله مثل".

---

(١) منهج السالك ص ٧٢.
(٢) ارتشاف الضرب ١٧١٠/٤، ونسبه لابن عصفور وحده في البحر المحيط ٤٢٣/١، والتذييل والتكميل ٤٦/١٠، ٤٨.
(٣) معاني القرآن ١٩٧/١.
(٤) من الآية ٢٥٨ من سورة البقرة.
(٥) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.
(٦) من الآية ١١ من سورة الشورى.

وقال ابن عصفور[١]: "وحروف الجر لا بد لها مما تتعلَّق به ظاهرًا أو مضمرًا، إلا حروف الجر الزوائد... وكذلك الكاف في نحو: جاءني الذي كزيدٍ".

وقد نسب المرادي هذا القول للفارسي -أيضًا-[٢]، ولم أقف عليه في كتبه، وكلامه في الإيضاح صريح في أنها تتعلق كبقية الحروف[٣]. كما نسبه ابن عقيل للزمخشري -أيضًا-[٤].

ولكن جمهور النحويين يرون أن كاف التشبيه لا بدَّ لها مما تتعلَّق به من فعل أو ما في معناه؛ لأنها حرف من حروف الجر، فتتعلق كما تتعلق بقية حروف الجر، ولأنها تتعلق بالكون المطلق الذي تتعلق سائر الحروف به[٥].

وحجة الأخفش التي ذكرها في كلامه السابق: أن الكاف حرف جر زائد، وحرف الجر الزائد لا يتعلق بشيء[٦].

وأما ابن عصفور فاحتج بأن الكاف ليس لها ما تتعلق به لا في اللفظ ولا في المعنى، فقال[٧]: "... وكذلك الكاف في نحو: جاءني الذي كزيدٍ، ألا ترى أن المجرور الذي هو (كزيد) ليس له ما يتعلق به ظاهرًا؛ إذْ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، ولا مضمرًا؛ إذْ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة، إلا ما يناسب الحرف نحو: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٨٢/١.
(٢) ينظر: الجنى الداني ص ٨٦.
(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ص ٢٠٦.
(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٥/٢.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٠/٤، ومنهج السالك ص ٧٢، والجنى الداني ص ٨٦، ومغني اللبيب ص ٥٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٥/٢، وتمهيد القواعد ٢٨٧٤/٦.
(٦) معاني القرآن ١٩٧/١، وينظر -أيضًا-: التذييل والتكميل ٤٦/١٠.
(٧) شرح جمل الزجاجي ٤٨٢/١، ٤٨٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

استقر في الدار. لأن (في) للوعاءِ، والاستقرارُ مناسبٌ للوعاء، ولو قلت: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي ضحكَ في الدار وأكل في الدار، لم يجز؛ لأنّه ليس في الكلام ما يدل على ذلك، فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلا ما يناسبها، وهو التشبيه، وأنت إذا قلت: جاء الذي أشبه كزيد، لم يجز؛ لأن (أشبه) لا يتعدى بالكاف، بل بنفسها".

كما احتج-أيضًا-بأن العرب لم تلفظ بالشبه ولا بما تصرف منه مع الكاف، فقال: "وأيضًا فإن العرب لم تلفظ بالشبه ولا بما تصرف منه مع الكاف في موضع أصلًا، فدل ذلك على أن الكاف لا يتعلق بشيء كـ(لولا)"(١).

وقد رد النحويون ما استدل به ابن عصفور بأن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار، وتتعلق بالكون المطلق، قال أبو حيان(٢): "وما ذهب إليه ليس بصحيح، بل العامل في الكاف مضمر في المثال الذي ذكره، فإذا قلت: جاءني الذي كزيد، فالعامل فيه مضمر، وهو الكون المطلق الذي يقدر مع سائر الحروف إذا وقعت أخبارًا، وكانت تامة، نحو: زيد كعمرو، وزيد من بني تميم ...، فجميع هذا وأمثاله العامل فيه مضمر، وهو الكون المحذوف المطلق، فإذا قلت: زيد كعمرو، فتقديره: زيد كائن كعمرو، وكذلك جاءني الذي كزيد، تقديره: جاءني الذي كان كزيد، فإن كان حرف الجر ناقصًا لم يعمل فيه إلا الكون المقيد، ولا يجوز حذفه إلا إن أتى ضرورة، كما أنه لا يثبت الكون المطلق إلا في قليل من الكلام".

---

(١) السابق: ٤٨٣/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٥٤/١١، وينظر-أيضًا-: مغني اللبيب ص ٥٧٨، وتمهيد القواعد ٢٨٧٥/٦.

وقال ناظر الجيش[١]: "والذي يظهر أن يقال: إن الكون العام يصح تقديره مع كل حرف؛ إذ لا منافاة بين الكون العام وبين شيء؛ لأن كل معنى لا بد أن يكون له كون ما، وهذا هو المراد بالكون العام، ومن ثم يعبر عنه بالحصول والوجود ونحو ذلك".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر ثلاثة أمور:

الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه من زعم أن كاف التشبيه لا تتعلق بشيء.

الثاني: أنني لم أجد من سبق أبا حيان إلى توهيم من قال بهذا القول.

الثالث: أنه كان لأبي حيان أثر فيمن بعده، فقد نقل كثير من النحويين رأي الأخفش وابن عصفور، وضعَّفوه وردُّوه، ومنهم: ابن هشام[٢]، والمرادي[٣]، وناظر الجيش[٤].

الرابع: أن الراجح هو القول الأول، وهو أن كاف التشبيه غير الزائدة لا بد لها مما تتعلق به من فعل أو ما كان بمعناه؛ وذلك لأنها حرف من حروف الجر، فهي تتعلق بالكون المطلق الذي تتعلق سائر الحروف به.

****

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٦/٢٨٧٥.
(٢) ينظر: مغني اللبيب ص ٢٥٢.
(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٨٦.
(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٦/٢٨٧٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣- توهيم من زعم أن ما بعد الكاف في كأن في موضع جر بها

قال أبو حيان[١]: "وتفارق (كأنَّ) الكافَ في شيئين: .... الثاني أن ما بعد الكاف في (كأن) ليس في موضع جر بها، كما كان في: لأن زيدًا قائم؛ لأنها لما ركبت صارت قائمة بنفسها، وحدث فيها مع التركيب ما لم يكن لها لو لم تركب، فإذا قلت: كأن زيدًا قائم، فهذا كلام تام بنفسه، مُزجتْ فيه (أنَّ) بحرف التشبيه، فليست في موضع مصدر مجرور، وقد توهم ذلك بعضُ الناس، وهو غلط؛ لأنه يؤول إلى تقدير ما هو كلام بالمفرد".

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان من زعم أن (أنَّ) من (كأنَّ) مع معموليها في موضع مصدر مجرور بالكاف؛ لأنه يؤول إلى تقدير ما هو كلام بالمفرد، ولم يسمِّ من زعم هذا، ولكنه صرَّحَ في بعض كتبه بأن هذا قول ابن جني، فقال[٢]: "قال أبو الفتح: ... وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في (أن) التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة؟. قال: فأقوى الأمرين فيها عندي أن تكون مجرورة بالكاف".

وقد نسب ابن هشام هذا القول إلى الزجاج-أيضًا-[٣].

---

(١) منهج السالك ص ٧٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٢/٥، ١٣، وينظر: ارتشاف الضرب ١٢٣٨/٣.

(٣) ولكن الزجاج يقدر الكلام تقديرًا آخرَ، قال ابن هشام: "ولما رأى الزّجاج أَن الْجَار غير الزَّائد حَقه التَّعَلُّق قدر الْكَاف هُنَا اسْما بِمَنْزِلَة (مِثْل)، فَلَزِمَهُ أَن يقدر لَهُ موضعا، فقدره مُبْتَدأ، فاضطر إِلَى أَن قدر لَهُ خَبرا لم ينْطق بِهِ قطُّ ولَا الْمَعْنى مفتقر إِلَيْهِ، فَقَالَ: معنى (كَأَن زيدا أَخُوك): مثل أخوة زيد إياك كَائِن". مغني اللبيب ص ٢٥٢. وينظر-أيضًا-: التذييل والتكميل ١٣/٥، وشرح التسهيل للمرادي ص ٣٣٧، وتعليق الفرائد ١٢/٤، ١٣.

وذهب ابن جني في سر الصناعة إلى هذا، فقال[١]: "وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في "أن" التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة؟، فأقوى الأمرين عليها عندي أن تكون (أن) في قولك: كأنك زيد، مجرورة بالكاف".

ووافق ابن يعيش ابن جني فيما ذهب إليه، ورأى أن "القياس أن تكون (أنَّ) من (كأنَّ) في موضع جر بالكاف"[٢].

وقد ذكر ابن جني حجته في هذا، فقال[٣]: "ألا ترى أن الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٤] هي غير متعلقة بفعل، وهي مع ذلك جارة؟. ويؤكد عندك-أيضًا-أنها هنا جارَّةٌ: فتحُهم للهمزة بعدها، كما يفتحونها بعد العوامل الجارة وغيرها، وذلك نحو قولك: عجبت من أنك قائم، وأعطيتك لأنك شاكر، وأظن أنك منطلق، وبلغني أنك كريم، فكما فُتحت (أنَّ) لوقوعها بعد العوامل قبلها موقع الأسماء، كذلك فتحت أيضا في (كأنك قائم)؛ لأن قبلها عاملًا قد جرها".

فحُجَّتَا ابن جني اللتين ذكرهما هما:

١- قياس الكاف في (كأنَّ) على الكاف الزائدة في أنها تجر ما بعدها وإن لم تتعلق بشيء.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٣٠٥/١.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٨١/٨.
(٣) سر صناعة الإعراب ٣٠٥/١.
(٤) من الآية ١١ من سورة الشورى.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- فتح همزة (أنَّ) بعدها كما تفتح بعد حروف الجر؛ لتأويلها مع معموليها بمصدر.

وذكر ابن يعيش هاتين الحجتين-أيضًا-(١).

ولكن أكثر النحويين ذهبوا إلى أن الكاف ركبت مع (أنَّ)، وصارتا كالشّيء الواحد، غير متعلِّقة بعاملٍ(٢).

وحجة الجمهور: أن التركيب صيَّر الكاف و(أنَّ) حرفًا واحدًا، فلما ركبت صارت قائمة بنفسها، وحدث فيها مع التركيب ما لم يكن لها لو لم تركب، وزال ما كان لها من التعلق(٣).

وذكر ابن هشام اعتراضًا على هذه الحجة، فقال(٤): "فيه نظر؛ لأن ذاك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي".

وأجاب عنه الدماميني بأن "هذا تركيب وضعي؛ لأن واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك، وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للواضع فيها مدخل"(٥).

وأما ما احتج به ابن جني فقد رده النحويون بأن "التركيب كثيرًا يزيل معنى المفردين، ويُحْدِثُ مجموعهما معنى لم يكن، ويحكم على مجموع

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٨١/٨، ٨٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٥١/٣، ورصف المباني ص ٢٠٨، وارتشاف الضرب ١٢٣٨/٣، ومنهج السالك ص ٧٢، والجنى الداني ص ٥٦٩، ومغني اللبيب ص٢٥٣، وتعليق الفرائد ١٢/٤، وتمهيد القواعد ١٢٩٢/٣، والهمع ٤٢٨/١.

(٣) ينظر: منهج السالك ص٧٢، والجنى الداني ص٥٦٩، والهمع ٤٢٨/١.

(٤) مغني اللبيب ص ٢٥٣.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد ١٣/٤.

الكلمتين بأنّه في موضع رفع أو نصب أو جرّ بحسب العوامل الدّاخلة عليها"[١].

ورده ابن عصفور بقوله[٢]: "ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على (أنَّ) المفتوحة؛ لأنَّ المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر، وليس كذلك: كأنَّ زيدًا قائمٌ".

كما رده المالقي بأن "الكاف إذا كانت داخلة على (أنَّ) لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزءَ جملة، فيكون التقدير في (كأن زيدا قائم): كقيام زيد، فيُحتاج إلى ما يتمُّ الجملة، و(كأن زيدا قائم) كلام قائم بنفسه لا محالة"[٣].

وقال ابن هشام[٤]: "وَفِي شرح الإِيضَاح لِابْنِ الخباز: ذهب جمَاعَة إِلَى أَن فتح همزتها لطول الْحَرْف بالتركيب، لَا لِأَنَّهَا معمولة للكاف كَمَا قَالَ أَبُو الْفَتْح، وَإِلَّا لَكَانَ الْكَلَام غير تَامّ، وَالْإِجْمَاع على أَنه تَامّ".

وعرض ابن هشام كلا الرأيين، ثم رأى أن المخرج من هذا الإشكال هو القول بأن (كأنَّ) بسيطة لا مركبة من الكاف و(أنَّ)، فقال[٥]: "والمخلص عِنْدِي من الْإِشْكَال أَن يدعى أَنَّهَا بسيطة، وَهُوَ قَول بَعضهم".

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٢٧٦/٧.
(٢) شرح الجمل ٤٤٩/١.
(٣) رصف المباني ص ٢٠٩.
(٤) مغني اللبيب ص ٢٥٣.
(٥) مغني اللبيب ص ٢٥٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر ثلاثة أمور:

– الأول: أن الراجح هو قول الجمهور، وهو أن الكاف ركبت مع (أنَّ)، وصارتا شيئًا واحدًا، غير متعلِّق بعاملٍ، وذلك لأن (كأنَّ) لما ركبت صارت قائمة بنفسها، وحدث فيها مع التركيب ما لم يكن لها لو لم تركب.

– الثاني: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه من زعم هذا أن الكاف من (كأنَّ) تجر ما بعدها.

– الثالث: أنه لم يظهر للبحث تأثر من جاء بعد أبي حيان بتوهيمه لابن جني؛ فلم أقف على من نقل هذا التوهيم عنه، وإن كان بعضهم[١] قد ضعف قول ابن جني في المسألة.

****

٤- توهيم من زعم أن اسم (لا) المعرب يتبع على لفظه فقط

قال أبو حيان في حكم تابع (لا) النافية للجنس ومتبوعه[٢]: "وجماع القول أن المتبوع والتابع في هذا الباب، أو المتبوع سواء أكان مبنيًّا أو معربًا، إما أن تتبعه بنعت أو بغيره من التوابع، فإن أتبعت بنعت فيجوز فيه الوجهان: الرفع والنصب، سواء أكان النعت مفردًا أو غيره، فإن كان اسم (لا) مبنيًّا والنعت مفردًا يليه زاد وجه ثالث، وهو بناؤهما على الفتح[٣]. فإن

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد ١٢/٤، وهمع الهوامع ٤٢٨، والأشباه والنظائر ٢٧٦/٧.

(٢) منهج السالك ص ٨٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٩/٢، وارتشاف الضرب ١٣١٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٩٩/٥، والمساعد ٣٤٩/١، والتصريح ٣٥٠/١.

أتبعته بغير النعت، فإما بتوكيد أو بدل أو عطف بيان أو نسق، أما بالتوكيد فلا يجوز؛ لأن اسم (لا) نكرة، وقد تقرر أن النكرة لا تؤكد(١)، وأما بالبدل فإما أن تبدل من اسم (لا) نكرة أو معرفة، إن أبدلت نكرة جاز الرفع والنصب لا البناء، وقال بعضهم: لا يكون إلا الرفع، إذ لا تتكرر معه (لا)، وإن أبدلت معرفة فالرفع على الموضع فقط(٢)، وأما بعطف البيان فلا يجوز إلا على مذهب من يجيز في عطف البيان أن يكون نكرة(٣)، فيجوز الوجهان: الرفع والنصب، وأما بالنسق فقد تقدم حكمه(٤)، ووقع لبعض أصحابنا وهم في أن اسم (لا) إذا كان معربًا فإنه لا يتبع إلا على لفظه".

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان من زعم أن اسم (لا) إذا كان معربًا فإنه لا يتبع إلا على لفظه، وقد ذكر مثل هذا في كتبه الأخرى، فقال في الارتشاف

---

(١) على مذهب البصريين في أن النكرة لا تؤكد، وأما الكوفيون والأخفش فقد أجازوه في النكرة المحدودة، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا، واختاره ابن مالك، ينظر: الكتاب ٣٨٦/٢، والإنصاف ص ٣٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣، وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤، والتذييل والتكميل ٢٠٢/١٢، والمساعد ٣٩٢/٢، والتصريح ١٣٨/٢، والهمع ١٤٢/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٩/٢، وارتشاف الضرب ١٣١٣/٣، ١٣١٤، والتذييل والتكميل ٣٠٢/٥، والمساعد ٣٤٩/١، والتصريح ٣٥٢/١.

(٣) هم الكوفيون وبعض البصريين، واختاره الزمخشري وابن مالك وابنه، وأما البصريون فأنكروه في النكرات؛ لأن الغرض منه هو البيان، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٣، والتذييل والتكميل ٣٢٩/١٢، والتصريح ١٤٨/٢، والهمع ١٣٢/٣.

(٤) يعني أنه إذا كان المعطوف نكرة جاز فيه الرفع والنصب، وحكى الأخفش فيه البناء على الفتح-أيضًا-، وأما إن كان المعطوف معرفة فلا يجوز فيه إلا الرفع على الموضع، ينظر: منهج السالك ص ٨٨، والتذييل والتكميل ٣٠٢/٥، والمصادر السابقة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

دون أن يذكر صاحب هذا الرأي(١): "ومنه قول بعض أصحابنا قال: إذا كان اسم (لا) معربًا فلا يتبع إلا على لفظه".

والذي يعنيه أبو حيان في توهيمه هنا هو ابن عصفور، فقد قال(٢): "وإذا أتبعت الاسم بعد (لا) في هذا الباب، فلا يخلو أن يكون معربًا أو مبنيًّا. فإن كان معربًا فعلى لفظه ....، فإن كان النعت مضافا أو مطولا فلا يجوز الإتباع فيه إلا على لفظه، نحو: لا رجلَ صاحبَ دابةٍ في الدار، ولا رجلَ خيرًا من زيد في الوجود".

وقال-أيضًا-(٣): "وقولي: (ولا يتبع الاسم الذي بعدها إلا على اللفظ خاصة) أعني: أنك تقول: ألا مالَ كثيرًا، ولا يجوز رفع كثير".

وقد ذهب ابن الحاجب إلى ما ذهب إليه ابن عصفور، فقال(٤): "والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم: لا رجلَ ظريفٌ. وليس بحسن في التمثيل لأمرين...، وهذا المثال لا يحتمل أن يكون (ظريف) إلا خبرا؛ لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب، فوجب ألا يكون صفة".

وقد نسب السيوطي هذا القول إلى قوم من المغاربة، فقال(٥): "ومنع قوم من المغاربة رفع نعت اسم (لا) المعرب، وأوجبوا ألا يتبع إلا على اللفظ، ومنع قوم رفع النعت المضاف أو شبهه الجار على المفرد، وأوجبوا إتباعه على اللفظ".

---

(١) ارتشاف الضرب ١٣١٢/٣، وينظر: التذييل والتكميل ٢٩٨/٥.
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢٧٤/٢.
(٣) مثل المقرب ص ٢٠٩.
(٤) شرح المقدمة الكافية ٣٨٢/١، ٣٨٣.
(٥) ينظر: همع الهوامع ٢٠٤/٣.

أما جمهور النحويين فقد أجازوا في تابع اسم (لا) إذا كان معربًا النصب والرفع[١].

بل إن ابن عصفور في المقرب أجاز الوجهين في هذا النوع، فقال[٢]: "وإذا أتبعت الاسم في هذا الباب فإن كان معربا فإن أتبعته بغير بدل أو عطف نسق جاز لك وجهان: النصب على اللفظ، والرفع على الموضع، نحو قولك: (لا مثلَكَ عالما) بنصب عالم ورفعه".

وحجة الجمهور: أن المنصوب بـ(لا) عندهم كالمجرور بـ(مِنْ) في قولك: هل من رجلٍ؟، له لفظٌ وموضع، فيجوز الحمل على لفظه وعلى موضعه[٣].

كما احتجوا بأن (لا) مشبهة بـ(إنَّ)، فكما يجوز في تابع اسم (إن) إذا كان معربًا الحمل على الموضع، فكذا يجوز في تابع اسم (لا) الحمل على الموضع، معربا كان أم مبنيًّا"[٤].

أما ابن عصفور فاحتج بأن اسم (لا) المعرب لا يُتبع إلا على لفظه، وكأنه قاسه على تابِعِ تابِعِ المنادى، فقد قال[٥]: "فإن أتبعت تابع المنادى فعلى اللفظ خاصة، فتقول: يا زيدُ العاقلُ ذو الجُمَّةِ، بالرفع إن جعلته نعتًا للعاقل، والنصب إن جعلته نعتا للمنادى".

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٢/٢، والأصول في النحو ٣٨٤/١، ٣٨٥، واللمع ص ٤٣، والإيضاح العضدي ص ١٩٣، وتوجيه اللمع ص١٦٢، وشرح المفصل ١٠٦/٢، وارتشاف الضرب ١٣١٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٩٨/٥، والتصريح ٣٥٠/١، وهمع الهوامع ٢٣٨/٣.
(٢) المقرب ١٩١/١.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٤٣٤/٢، ٤٣٥.
(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٣٧/١، ٣٣٨.
(٥) المقرب ١٧٩/١، ١٨٠، وينظر: شرح الجمل ٩٣/٢، ٩٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهذا غلَّطَه فيه ابن الضائع، قال الشاطبي[١]: "قال ابن الضائع: وإنما غلط ابن عصفور في باب النداء لما كان منصوب النداءِ لا يجوز فيه إلا الحملُ على اللفظ، وفي مبنيّه يجوز الوجهان، ظنّ أنّ حكم التابع في (لا) كذلك".

وأما ابن الحاجب فقد احتج بأن المضاف المنفي لايوصف إلابمنصوب[٢].

ورده الرضي بقوله[٣]: "والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بـ(لا) بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة، وقد خولفوا فيه، وجوزوا رفعه حملا على المحل، وذلك لأن (لا) هذه مشبهة بـ(إنَّ)، فكما يجوز في توابع اسم (إنَّ)-وإن كان معربا-الحمل على المحل، فكذلك في توابع اسم (لا)، معربا كان أو مبنيا".

وقال الشاطبي[٤]: "قال ابن خروف: الحمل على الموضع في هذا الباب حَسَنٌ في المعرب والمبنى، لأن الموضع للابتداء، بدليل: لا مثله أحدٌ، وهو معرب".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه من زعم أن اسم (لا) إذا كان معربًا فإنه لا يتبع إلا على لفظه.

---

(١) المقاصد الشافية ٤٣٥/٢.
(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣٨٣/١.
(٣) شرح الكافية للرضي ٣٣٧/١، ٣٣٨.
(٤) المقاصد الشافية ٤٣٥/٢.

- الثاني: أن أبا حيان كان مسبوقا في توهيم من زعموا هذا، سبقه إليه ابن الضائع، والرضي، كما كان له أثرٌ فيمن بعده، فقد وافقه فيه الشاطبي والسيوطي.

- الثالث: أن المعنيَّ بالتوهيم-وهو ابن عصفور-له رأي آخر في المسألة، وهو جواز الوجهين: الإتباع على اللفظ، أو الإتباع على المحل.

- الرابع: أن الصواب هو قول الجمهور، وهو أن اسم (لا) إذا كان معربًا فيجوز فيه الوجهان النصب والرفع؛ أما النصب فإتباعًا لمحل اسم (لا)، وأما الرفع فعلى محل (لا) مع اسمها، ولأن (لا) مشبهة بـ(أن)، فكما يجوز في توابع اسم (إن) المعرب الحمل على المحل، فكذا في توابع اسم (لا)، معربًا كان أو مبنيًّا.

****

٥- توهيم من زعم انفراد سيبويه بإنابة صفة المصدر عن الفاعل

قال أبو حيان[١]: "وإن لم يكن المصدر مؤكِّدًا فإما أن يكون متصرفًا أو غير متصرف، إن كان غير متصرف لم يجز أن يقوم مقام الفاعل، نحو: سبحان الله، وريحانه، وإن كان متصرفًا فأجاز ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[٢]. فإن كانت الصفة المخصِّصة مقدرةً فانفرد بإقامة المصدر إذ ذاك سيبويه، نحو: سِيرَ عليه سَيْرٌ، أي: نوعٌ ما من السير[٣]، فإن أتيت بصفة المصدر لم يجز فيه عند سيبويه إلا النصب، نحو:

---

(١) منهج السالك ص ١١٥.
(٢) الآية ١٣ من سورة الحاقة.
(٣) قال سيبويه: "... وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَذْكر الصفّة، تقول: سير عليه سيرٌ، وضُرِبَ به ضربٌ، كأنَّك قلت: سير عليه ضربٌ من السير، أو سِيرَ عليه شيءٌ من السير". الكتاب ١/٢٢٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

سِيرَ عليه حثيثًا أو سريعًا أو شديدًا، وأجاز الكوفيون الرفع(١). ونقل بعض أصحابنا أن سيبويه انفرد بإقامة صفة المصدر، وما إخاله إلا وَهِمَ في ذلك".

المناقشة:

وَهَّمَ أبو حيان في هذا النص من زعم انفراد سيبويه بإقامة صفة المصدر، ولم يسمِّهِ، ولكنه صرح في الارتشاف والتذييل بأن المعنيَّ بالتوهيم هنا هو ابن عصفور، فقد قال(٢): "ووهم ابن عصفور في قوله: إن سيبويه انفرد بإقامة صفة المصدر، وقد نص سيبويه على أن ذلك لا يقام".

ولم أقف على نص لابن عصفور في كتبه يزعم فيه أن سيبويه انفرد بإقامة صفة المصدر مقام الفاعل، فقد تكلم عن نيابة المصدر عن الفاعل، ولم يتعرض لهذه المسألة(٣).

كما أنني لم أقف على من نقل هذا القول عن ابن عصفور.

وقد أصاب أبو حيان في هذا التوهيم، فإن سيبويه قد نص على خلاف ما قاله ابن عصفور، حيث قال(٤): "فالنصب في هذا على أنه حال. وهو وجه الكلام؛ لأنه وصف السير، ولا يكون فيه الرفع؛ لأنه لا يقع موقع ما كان اسمًا، ولم يكن ظرفا؛ لأنه ليس بحين يقع فيه الأمر، إلا أن تقول: سير عليه سير حسن، أو سير عليه سير شديد".

فيؤخذ من كلام سيبويه أنه نص على أن المصدر الموصوف إذا حذف لم تنصب صفته إلا على أنها حال.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٣٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٦، والنكت الحسان ص ٥٣، وتمهيد القواعد ١٦٢٥/٤، والهمع ٥٢٢/١.
(٢) ارتشاف الضرب ١٣٣٣/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٨/٦.
(٣) ينظر: شرح الجمل ٥٣٦/١، والمقرب ٨١/١، ومثل المقرب ص ١٤٠.
(٤) الكتاب ٢٢٨/١.

وقال السيرافي[١]: "يعني أنك إذا قلت: سير عليه شديدًا، فالوجه أن تنصب شديدًا على الحال، ولا يحسن أن تقول: شديدٌ على معنى شدّ شديد؛ لأنك لم تأت بالموصوف فضَعُفَ، وشديدًا وحسنًا حال من السير، وهو مضمر، قد أقيم مُقام الفاعل، فكأنك قلت: سير عليه السيرُ شديدًا".

ولعل الوهم دخل على ابن عصفور مما ذكره سيبويه عقب هذا مباشرة، حيث قال[٢]: "فإن قلت: سِيرَ عليه طويلٌ من الدهر وشديدٌ من السير، فأَطَلْتَ الكلامَ ووصفتَ، كان أحسن وأقوى وجاز، ولا يبلغ في الحسن الأسماءَ".

فالذي منعه سيبويه قبل ذلك أجازه إذا طال الكلام، وجاء بعده ما يمكن عده صفة للنائب في هذه الحالة، قال السيرافي في شرح هذه العبارة[٣]: "يعني أنك لَمَّا قلت: سِيرَ عليه طويلٌ من الدّهر، قرب من قولك: سير عليه دهر طويل، فجاز فيه الرفع".

وهذا ما قرره-أيضًا-ابن السراج وغيره[٤]، قال ابن السراج عن صفة الظرف[٥]: "وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع، ولم تكن إلا ظروفًا، وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفًا من الأزمنة".

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٢٥/٢.
(٢) الكتاب ٢٢٨/١.
(٣) شرح كتاب سيبويه ١٢٥/٢.
(٤) ينظر: البديع لابن الأثير ١٥٤/١، وأمالي ابن الحاجب ٢١٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/٢، وارتشاف الضرب ١٣٩٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٧٨/٧، ومغني اللبيب ص ٤١٧، وتمهيد القواعد ١٩٠٨/٤، والهمع ١٠٧/٢.
(٥) الأصول في النحو ٨٠/١، ١٩٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

- **الأول: صحة توهيم أبي حيان لابن عصفور، وأن سيبويه لم يقل بإنابة صفة المصدر عن الفاعل، بل الصحيح أنه نص على أنها لا تنوب عنه.**
- **الثاني: أنني لم أقف على نص ابن عصفور في كتبه الموجودة.**
- **الثالث: أنني لم أقف على سلف لابن عصفور في زعمه انفراد سيبويه في هذه المسألة.**
- **الرابع: أنني لم أجد من النحويين من تأثر بأبي حيان في توهيمه لابن عصفور.**

****

٦- توهيم من زعم الخلاف في إنابة المفعول الثالث في باب (أَعْلَمَ) عن الفاعل

ذكر أبو حيان الخلاف بين النحويين في إقامة المفعول الثاني في باب (ظنَّ) والثاني أو الثالث في باب (أعلم)[١]: "والصحيح أنه لا يجوز إقامة الثاني في باب (ظن)، ولا الثاني ولا الثالث في باب (أعلم)، بل قد حكى بعض الحفاظ الاتفاق على أنه لا يجوز إقامة الثالث من باب (أعلم)، فيكون على هذا ذكر الخلاف فيه وهمًا. ولم يُسمع من لسانهم: ظُنَّ قائمٌ زيدًا، ولا: أُعْلِمَ زيدًا هندَ ضاحكةٌ، ولا أُعلم زيدًا هندُ ضاحكةً، بل يتعين إقامة الأول في البابين معًا، أما في باب (أعلم) فلأنه مفعول به صريح، وبذلك ورد السماع، قال النابغة الذبياني:

---

(١) منهج السالك ص ١١٧.

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كاسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ[١]".

المناقشة:

في هذا النص حكى أبو حيان عن بعض الحفاظ الاتفاق على أنه لا يجوز إقامة الثالث من باب (أعلم)، وبنى على هذه الحكاية توهيم من ذكر وجود خلاف فيه، ولم يحدد المعنيَّ بالتوهيم هنا، وكأنه يشير إلى ابن مالك؛ إذ إن قوله:

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى" الـمَنْعُ اشْتُهِرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَ القَصْدُ ظَهَرْ[٢]

يقتضي وجود خلاف بين النحويين، وأنه يختار جواز إقامة الثالث إذا لم يؤد إلى اللبس.

وفي هذا النص لم يذكر أبو حيان مَنْ حكَى الاتفاق على منع إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم)، ولكنه ذكر الارتشاف أنه ابن هشام الخضراوي، فقال[٣]: "وذكر ابن هشام الخضراوي الاتفاق على أنه لا يجوز في باب (أعلم) إقامة الثالث".

وذكر هذه الحكاية عن ابن هشام الخضراوي عدد من النحويين -أيضًا-[٤].

---

(١) البيت من الكامل، وهو في ديوان النابغة ص ٥٤، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٧٠/١، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥، والتذييل والتكميل ١٦٥/٦، والمساعد ٣٨٢/١، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧.

(٢) يشير إلى قول ابن مالك في ألفيته (ص ١٠٢).
فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى" الـمَنْعُ اشْتُهِرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَ القَصْدُ ظَهَرْ

(٣) التذييل والتكميل ٢٥٤/٦، وينظر: ارتشاف الضرب ١٣٣١/٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٦٠٩/٢، وأوضح المسالك ١٥٢/٢، والمساعد ٣٩٩/١، وشفاء العليل ٤١٩/١، وتمهيد القواعد ١٦٣٨/٣، والتصريح ٤٣٢/١، والهمع ٥٢٠/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولكن ابن الناظم وابن أبي الربيع قد زعما هذا الاتفاق-أيضًا.

أما ابن الناظم فقال[١]: "وإذا بني فعل ما لم يسم فاعله من متعد إلى ثلاثة مفاعيل ناب الأول منها عن الفاعل، نحو: أُرِيَ زيدٌ أخاك مقيمًا، ولم يجز نيابة الثالث باتفاق".

وأما ابن أبي الربيع فلم أجد حكايته في البسيط، مع أنه منع إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم)[٢]، وحكاها عنه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش وغيرهم[٣].

وقد بنى أبو حيان على هذه الحكاية توهيم من ذكر وجود خلاف في إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم)، رغم أن أبا حيان ذكر قبله بقليل وجود خلاف بين النحويين في إقامة المفعول الثاني في باب (ظنَّ) والثاني أو الثالث في باب (أعلم).

بل إن أبا حيان نفسه لم يوافق في الارتشاف على حكاية الاتفاق، فقال[٤]: "وأما الثالث فذكر ابن هشام الاتفاق على أنه لا يجوز إقامته. وليس كما ذكر، بل ذكر صاحب المخترع جواز ذلك عن بعضهم، ولا تجوز إقامة الثاني والثالث عند من أجاز ذلك إلا بشرط ألا يلبس نحو: أُعلم زيدًا كبشُك سمينًا، وأُعلم زيدًا كبشَك سمينٌ، وجواز ذلك هو ظاهر من كلام ابن مالك[٥] إذا لم يلبس، ولم تكن جملة، ولا شبيهًا بها".

---

(١) شرح ابن الناظم ص١٧١.
(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٧٣/٢.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٦٠٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٦/٢، والمساعد ٣٩٩/١، وشفاء العليل ٤١٩/١، وتمهيد القواعد ١٦٣٨/٣، والتصريح ٤٣٢/١، والهمع ٥٢٠/١.
(٤) ارتشاف الضرب ١٣٣١/٣، وينظر: التذييل والتكميل ٢٥٤/٦.
(٥) ينظر: التسهيل ص٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٩/٢.

وقد رد كثير من النحويين حكاية الاتفاق، وذكروا أن الصواب أن المسألة خلافية(١)، ومنهم: ابن هشام الأنصاري، حيث قال(٢): "وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقا، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقًا، نقله الخضراوي وابن الناظم، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلبس".

ونص على ذلك الشاطبي-أيضًا-(٣)، فقال: "وقد حكى ابنُه في شرح النظم الاتفاق على المنع من إقامته، وأنَّ الخلاف إنَّما هو في الثاني. وما حكاه من الاتفاق ليس على إطلاقه؛ إذ قد ذكر بعض المتأخرين جواز إقامة الثالث لكن مع حذف الأول، وأجرى فيه الخلاف المذكور في الثاني، وأيضًا فقد أطلق أبوه في التسهيل الجواز أيضًا".

وعلى الرغم مما ذكره أبو حيان في صدر هذه المسألة فإن كلامه في منهج السالك عقب هذه الحكاية صريح في أنه يتعين عنده إقامة المفعول الأول في بابي (ظنَّ) و(أَعْلَمَ) معًا، واستدل على رأيه بالسماع، فقال(٤): "ولم يُسمع من لسانهم: ظُنَّ قائمٌ زيدًا، ولا: أُعْلِمَ زيدًا هندَ ضاحكةٌ، ولا أُعلم زيدًا هندَ ضاحكة ...، وبذلك ورد السماع".

ثم استدل بالقياس، فقال(٥): "وأما في باب (ظنَّ) فإنه وإن كان أصله المبتدأ، فإنه أقرب إلى المفعول به الحقيقي الذي وقع به الفعل، من حيث إنه

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٦٠٩/٢، وأوضح المسالك ١٥٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٦/٢، والمساعد ٣٩٩/١، وشفاء العليل ٤١٩/١، وتمهيد القواعد ١٦٣٨/٣، والتصريح ٤٣٢/١، ٤٣٥، والهمع ٥٢٠/١.

(٢) أوضح المسالك ١٥٢/٢.

(٣) المقاصد الشافية ٦٠/٣.

(٤) منهج السالك ص ١١٧.

(٥) السابق: نفسه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لا يقع موقعه الجملة ولا الظرف، بل تتعين اسميته، بخلاف المفعول الثاني، فإنه يقع موقعه الجملة والظرف".

ولكن عددًا من النحويين أجازوا إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم)، وهذا هو المفهوم من كلام ابن مالك؛ لأنه قال(١): "ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا إن أُمِنَ اللبسُ، ولم يكن جملةً أو شِبْهَهَا، خلافًا لمن أطلق المنع في باب (ظن) و(أعلم)".

وقد بيَّنَ ناظر الجيش أن المفهوم من كلام ابن مالك جواز إقامة الثالث، فقال(٢): "وأما إقامة الثالث فالمفهوم من كلام المصنف جوازها؛ لأنه قال: ولا تمتنع نيابة غير الأول من المفعولات، وثالث (أعلم) تشمله هذه العبارة".

وقد "ألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني في (ظننت) أن يقول به في (أعلمت)؛ إذ لا فرق بينهما إلّا من جهة ما يعرض من اللبس مع الأول. وهو إلزامٌ صحيح؛ إذ لا فرق بينهما؛ فالثاني في (ظننت) هو الثالث في (أعلمت)، فالقائل بالجواز في (ظننت) في الثاني قائلٌ به–ولا بد– في (أعلمت)"(٣).

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

– الأول: أن أبا حيان لم يذكر من وهَّمه في هذه المسألة، وإن كان كلامه يومئ إلى ابن مالك؛ إذْ ذكر هذا التوهيم في ثنايا شرحه لبيته المذكور في أول المسألة.

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد ص٧٧، وشرح التسهيل ١٢٩/٢.

(٢) تمهيد القواعد ١٦٣٨/٤.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٦٠/٣.

– الثاني: أن أبا حيان لم يكن مصيبًا في توهيمه من ذكر الخلاف في إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم) مقام الفاعل، وأن الصواب عكس ذلك، وهذا ما ذكره كثير من العلماء كما تقدم.

– الثالث: أن أبا حيان نفسه حكى الخلاف في هذه المسألة قبل أن يذكر قول من حكى الاتفاق المذكور، كما ذكر الخلاف في المسألة في كتبه الأخرى، ولعله رجع فيها عن رأيه هنا.

– الرابع: أن حاصل الخلاف في هذه المسألة: أن بعض النحويين أجاز إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم) بشرط ألا يوقع في لبس، ومنعه إذا أوقع في لبس، أو كان الثالث جملة أو شبه جملة.

****

٧- توهيم الجزولي فيما نسبه للزجاج في ناصب المفعول له

قال أبو حيان(١): "لم يذكر الناظم حدًّا للمفعول له؛ جريًا على عادته في أكثر هذه الأرجوزة، وذكر أن المفعول له يكون منصوبًا، ولم يبين في هذا البيت ما ينصبه(٢)، وفي نصبه خلاف، ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلي أنه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة(٣)، فإذا قلت: قمت إجلالًا لك،

---

(١) منهج السالك ص ١٤٣.

(٢) يعني قول ابن مالك في (الألفية ص ١٠٧):

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

(٣) قال سيبويه: "وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا، فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له، كأنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا؟، فقال: لكذا وكذا، ولكنَّه لَمَّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله". الكتاب ٣٦٧/١، وينظر: الأصول لابن السراج ٢٠٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٥٦/٢، والإيضاح العضدي ص ١٦٨، وشرح المفصل ٥٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٦٠٩/١، وارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٣٥/٧، وتمهيد القواعد ١٨٨٨/٤، والهمع ٩٩/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالناصب لـ(إجلال) هو (قمت)، وذهب الزجاج[١] إلى أن انتصابه بفعل مضمر من لفظه، فتقديره: قمت أجلك إجلالًا، فحذف الفعل الناصب، وجعل المصدر عوضًا من اللفظ به، وقد وَهِمَ الجزوليُّ[٢] في نسبته للزجاج أنه ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في المعنى دون الاشتقاق، وإنما ذلك مذهب الكوفيين[٣]، وليس منصوبًا عند الكوفيين على تقدير لام العلة، إنما انتصابه عندهم انتصاب المصادر، ولذلك لم يترجموا للمفعول له بابًا استغناء بباب المصدر[٤]".

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان الجزولي في نسبته للزجاج أن المفعول له ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في المعنى دون الاشتقاق، وذكر أن هذا مذهب الكوفيين، وأن مذهب الزجاج أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه.

وهذا التوهيم ذكره أبو حيان في التذييل-أيضًا-، فقال[٥]: "وما ذكره أبو موسى الجزولي من أن أبا إسحاق يرى أن المفعول له ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في المعنى دون الاشتقاق-كما ذهب إليه الكوفيون- وَهْمٌ".

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١١١/٥.
(٢) ينظر: المقدمة الجزولية ص٢٦١، ٢٦٢.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣، وتمهيد القواعد ١٨٨٨/٤، وهمع الهوامع ٩٩/٢.
(٤) وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضربتُ زيدًا تقويمًا له فكأنك قلت: قومت زيدًا بضربي له تقويمًا، وكذلك يقدر عندهم كل ما جاء من هذا النوع. ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/٧.
(٥) التذييل والتكميل ٢٣٧/٧.

وأما في الارتشاف فذكر أن النقل اختلف عن الزجاج، ولم يذكر توهيمًا لمن نقل عنه هذا القول(١).

وقد ذكر الجزولي هذا القول، ولكنه لم ينسبه إلى الزجاج، حيث قال(٢): "وانتصابه بإسقاط حرف الجر على رأيه سيبويه، وعلى رأيٍ: انتصابه انتصاب المصدر الملاقي له في المعنى".

وقد تابع الأبذيُّ الجزوليَّ، فنسب هذا القول إلى الزجاج، حيث قال(٣): "وذكر أبو إسحاق الزجاج أنه ينتصب انتصاب المصدر الملاقي في المعنى".

كما تابعه ابنُ مالك، حيث قال(٤): "وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر".

ولكن يبدو أن ابن مالك رجع عن نسبة هذا الرأي إلى الزجاج في نسخة أخرى من التسهيل، حيث قال(٥): "وينصبه مُفْهِمُ الحدث نصبَ المفعول به المصاحب في الأصل حرفَ جرٍّ، لا نصبَ نوع المصدر خلافًا للزجاج".

وقد أثبت ذلك أبو حيان، فقال(٦): "وقال المصنف في النسخة الجديدة من شرح هذا الكتاب ما معناه: إن الذي ذهب إلى أنه انتصب انتصاب نوع

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣.
(٢) المقدمة الجزولية ص٢٦١، ٢٦٢.
(٣) شرح الجزولية للأبذي ٩٩/١.
(٤) شرح التسهيل ١٩٨/٢.
(٥) هذه عبارة التسهيل المطبوع ص ٩٠، وقال المحقق: "في س: خلافا للزجاج".
(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٧/٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المصدر–وهو بعض المتأخرين–قال: وقد نسب إلى الزجاج، وليس بصحيح، بل مذهبه مذهب س".

وكلام الزجاج في كتابه يوضح مذهبه، حيث ذكر قوله–تعالى–: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾(١)، ثم قال(٢): "نصب (حَذَرَ الْمَوْتِ) لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال: يحذرون حذرًا؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت".

وقال–أيضًا–(٣): "وقوله: ﴿وَعْدًا عَلَيْنَا﴾(٤) (وَعْدًا) منصوب على المصدَرِ، لأن قوله: (نُعِيدُهُ) بمعنى: وَعَدْنَا هذا وَعْدًا".

وقال–أيضًا–(٥): "وقوله: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾(٦) منصوب مفعول له، المعنى: يفعل بهم ذَلِكَ لِجَزاءِ أعمَالِهم. ويجوز أن يكون (جَزَاءً) منصوبًا على أنه مصدر؛ لأن معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾(٧): يجازَوْنَ جزاءً بأعمالِهم. وهذا الوجه عليه أكثر النحويين".

---

(١) من الآية ١٩ من سورة البقرة.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٩٧/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٠٧/٣.
(٤) من الآية ١٠٤ من سورة الأنبياء.
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١١١/٥، ١١٢.
(٦) من الآية ٢٤ من سورة الواقعة.
(٧) من الآية ١٧ من سورة الواقعة.

فكلام الزجاج في النصوص السابقة صريح في أن المفعول له منصوب بفعل مقدَّر من لفظه كالمفعول المطلق.

وقد تابَع ناظر الجيش أبا حيان في توهيم من نسب هذا المذهب إلى الزجاج، فقال[١]: "وزعم من لا يحترز في النقل أن الزجاج يذهب إلى هذا المذهب[٢]، ولا يصح ذلك عنه ...، فصحَّ أنه بريء من ذلك المذهب، وأن من عزاه إليه غير محقٍّ".

وقد سبق كثير من النحاة أبا حيان في حكاية المذهب الصحيح للزجاج، ومنهم: ابن الخباز[٣]، حيث قال: "وأسقط أبو إسحاق الزجاج المفعول معه، وذكر في المعاني أن المفعول له ينتصب انتصاب المصادر".

ومنهم: ابن عصفور، وقد حكى ذلك عنه أبو حيان[٤]، فقال: "وذهب الزجاج إلى أن المصدر في المثل المذكور منصوب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير عنده في قولك: (جئت إكرامًا لك): أكرمتك إكرامًا، فحذف الفعل، وجعل المصدر عوضًا من اللفظ به، ذكر ذلك في المعاني له".

وكذلك ابن الحاجب[٥] حيث قال: "المفعول له: هو ما فعل لأجله فعل مذكور مثل: ضربته تأديبًا، وقعدت عن الحرب جبنًا، خلافًا للزَّجَّاج؛ فإنّه عنده مصدر".

---

(١) تمهيد القواعد ١٨٨٢/٤، ١٨٨٣.

(٢) يريد مذهب الكوفيين في أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر.

(٣) توجيه اللمع ص ١٦٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٧/٧. ولم أقف عليه في كتب ابن عصفور.

(٥) الكافية في علم النحو ص ٢٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد فصَّل الرضي في بيان مذهب الزجاج، فقال[١]: "قوله: (خلافًا للزجاج) مذهبه أن ما يسميه النحاة مفعولًا له هو المفعول المطلق لبيان النوع، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له، تفصيلًا وبيانا له، كما في: ضربتُه تأديبًا، فإن معناه: أَدَّبْتُهُ بالضرب، والتأديب مجمَلٌ، والضرب بيان له، فكأنك قلت: أَدَّبْتُهُ بالضرب تأديبًا، ويصح أن يقال: الضرب هو التأديب، فصار مثل: ضربتُ ضربًا، في كون مضمون العامل هو المعمول. ولا يطرد له هذا جميع أنواع المفعول له".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

– الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه الجزوليَّ فيما نسبه إلى الزجاج من أن المفعول له ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في المعنى دون الاشتقاق، وإنما ذلك مذهب الكوفيين، والدليل على ذلك ما ذكره الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه.

– الثاني: أن الجزولي ربما تَوَهَّمَ موافقة الزجاج للكوفيين؛ لموافقته إياهم في الأصل، وهو انتصاب المفعول له انتصاب المصادر، ولكن الزجاج خالف الكوفيين، فذهب إلى أن الناصب له فعل مقدر من لفظه، وقال الكوفيون: الناصب له الفعل السابق نفسه؛ لأنه في معناه.

– الثالث: أن أبا حيان مسبوق في حكاية المذهب الصحيح عن الزجاج؛ سبقه إلى ذلك ابن عصفور وابن الخباز وابن الحاجب والرضي.

– الرابع: أني لم أقف على من تأثر بأبي حيان في توهيم من نسب هذا الرأي إلى الزجاج، سوى ما وجدته عند ناظر الجيش كما تقدم.

****

(١) شرح الرضي على الكافية ٦٠٨/١.

٨- توهيم الجزولي في مَنْعِهِ جَرَّ المفعول لأجله باللام إذا لم يكن مختصًّا

قال أبو حيان[١]: "وقال الناظم: وليس يمتنع جره بالحرف وإن استوفى الشروط. ثم مثَّل بقوله: كـ(لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ)[٢]، فأفاد بهذا التمثيل مسألتين، إحداهما: أنه يجوز جره باللام وإن لم يكن مختصًّا بالألف واللام ولا بالإضافة، وقد وقع للجزولي وَهْمٌ في منع جره باللام إذا لم يكن مختصًّا، ولم يقل بذلك أحد".

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان الجزوليَّ في منعه جَرَّ المفعول لأجله باللام إذا لم يكن مختصًّا، كما ذكر مثله في التذييل، حيث قال[٣]: "وزعم أبو موسى الجزولي أنه إذا كان نكرة لا يجوز جره، فلا يجوز: قمتُ لإعظامٍ لك".

وأما في الارتشاف فقد ذكررأي الجزولي،ولم يُعَقِّبْ عليه بشيء، فقال[٤]: "وقال الجزولي: إذا كان نكرة فلا يجوز جره، لا يجوز: قمت لإعظامٍ لك".

وقد أصاب أبو حيان فيما نقله عن الجزولي؛ إذ نص الجزولي في مقدمته على ذلك، حيث قال[٥]: "ويكون معرفة ونكرة مختصًّا، ولا يكون منجرًّا باللام إلا مختصًّا".

---

(١) منهج السالك ص ١٤٤.

(٢) يعني قوله في الألفية (ص ١٠٧):

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فيه مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وفَاعِلًا، وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ

فاجْرُرْهُ بالحَرْفِ، ولَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ: كـ"لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ"

(٣) التذييل والتكميل ٢٤٥/٧.

(٤) ارتشاف الضرب ١٣٨٦/٣.

(٥) المقدمة الجزولية ص ٢٦٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

على أن ابن عصفور ذهب إلى ما ذهب إليه الجزولي، ولكن أبا حيان لم يشر إليه، حيث قال ابن عصفور(١): "فإن كان مقارنا للفعل في الزمان، وفعلًا لفاعل الفعل المعلل فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان نكرة وُصل إليه بغير لام، فتقول: قمتُ إجلالًا لك، وإن كان معرفة جاز فيه وجهان: أن يصل إليه الفعل باللام أو بنفسه".

وهذا الرأي الذي ذهب إليه الجزولي لم يكن له سلف فيه، بل خالف فيه جمهور النحويين، وقد كان أبو حيان مسبوقًا في هذا التوهيم، سبقه إليه أبو علي الشلوبين، حيث قال(٢): "وقوله: (ولا يكون منجرًّا باللام إلا مختصًّا) مثال: قمت لإعظامك، ولا يجوز: لإعظامٍ لك. وهذا غير صحيح، بل هو جائزٌ، لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له سلفًا في هذا القول".

وقال ابن مالك(٣): "وزعم الجزولي أنه لا يكون المنجرُّ إلا مختصًّا، يعني أنه لا يقال: جِئْتُ لإعظامٍ لك. قال أبو علي الشلوبين: وهذا غير صحيح، بل هو جائز؛ لأنه لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له سلفًا في هذا القول".

وقد استُدِلَّ على جوازه بقول الراجز:

مَنْ أَمَّكُم لِرَغْبَةٍ فيكُمْ ظَفِرْ

ومَنْ تكُونُوا ناصِرِيهِ ينْتَصِرْ(٤)

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٥١/٢.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٨٢/٢، ونقله عنه الأبذي في شرح الجزولية ١٠٤/١، وينظر: شرح الكافية للرضي ٦١٦/١.

(٣) شرح التسهيل ١٩٩/٢.

(٤) البيتان من الرجز المشطور، لم أقف على قائلهما، ينظر: أوضح المسالك ٢٢٩/٢، والمقاصد النحوية ١٠٥٧/٣، ١٠٦٤، والتصريح ٥١٣/١، والأشموني ٢١٧/١.

وقد طفق النحويون[١] بعد أبي حيان يوهِّمون الجزولي ويخطِّئونه في دعواه امتناع جر غير المختص باللام، فقال ناظر الجيش[٢]: "وزعم الجزولي أنه لا يكون المنجر إلا مختصًّا، يعني أنه لا يجوز أن يقال: جئت لإعظام لك. قال أبو علي الشلوبين: وهذا غير صحيح، بل هو جائز؛ لأنه لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له سلفًا في هذا القول".

وقال الشاطبي[٣]: "وهو تنكيت[٤] على ما ذهب إليه أبو موسى الجزولي من أنَّ النكرة لا يجوز جرُّها مع استيفاء الشروط. حيث قال: ولا يكون منجرًّا باللام إلا مختصًّا. قال الشلوبين: وهذا غيرُ صحيح، بل هو جائز لا مانع منه. قال: ولا أعرفُ له سلفًا في هذا القول. انتهى".

غاية ما في الأمر أن جَرَّ هذا النوع قليل، وهو ما ذكره ابن مالك في ألفيته في قوله[٥]:

وقَلَّ أن يصحبها المجرَّدُ ... والعَكْسُ في مصحوب (أل)، وأنشدوا

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاءِ ... ولو تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[٦]

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٦٥٥/٢، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٧٤، وشرح ابن عقيل ١٨٧/٢، والمساعد ٤٨٨/١، وتمهيد القواعد ١٨٨٣/٤، والمقاصد الشافية ٢٧٩/٣، والأشباه والنظائر ١٦/٥، وشرح الألفية لابن غازي ٥٢/٢، وشرح الأشموني ٢١٧/١.

(٢) تمهيد القواعد ١٨٨٣/٤، ١٨٨٤.

(٣) المقاصد الشافية ٢٧٩/٣.

(٤) يشير إلى ما قول ابن مالك: "كلزهد ذا قنع"، حيث قال الشاطبي: "وفي إطلاقه القول بجواز الجر ما يدل على أنه لا يختص بالمفعول له المعرفة، بل يجوز وإن كان نكرة ....، ويعيِّنُ هذا القصدَ من كلامه تمثيلُه بالنكرة في قوله: "لزهد ذا قنع"، وهو تنكيت ...إلخ".

(٥) ص ١٠٧.

(٦) هذان بيتان من الرجز المشطور، لم أقف على قائلهما، وقد ضمَّنَهما ابن مالك ألفيته، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٨/٢، وارتشاف الضرب ١٣٨٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٤٤/٧، وتوضيح المقاصد ٦٥٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٧/٢، وتمهيد القواعد ١٨٨٣/٤، المقاصد الشافية ٢٨٠/٣، ٢٨٢، والمقاصد النحوية ١٠٥٦/٣، ١٠٦٤، والتصريح ٥١٣/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال الشاطبي[١]: "وقلَّت المصاحَبة للحرف في المجرد، وكثُرَ فيه عدم المصاحبة...، وقَلَّ في مصحوب (أل) عَدَمُ المصاحبة، وكَثُرَت فيه المصاحبة".

وقد ذكر الشيخ خالد علة كون النصب في هذا أكثر من الجر، فقال[٢]: "وإنما كان جَرُّ المجرد قليلًا بخلاف المقرون بـ(أل)؛ لأنه أشبه الحال؛ لما فيه من البيان، وكونه نكرة".

فربما توهم الجزولي أن جره باللام ممنوع نظرًا لقلة ما ورد منه.

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه الجزوليَّ في منعه جر المفعول لأجله باللام إذا لم يكن مختصًّا، والدليل على ذلك أنه ورد في كلام العرب.
- الثاني: أن الجزولي لم يكن له سلف فيما ذهب إليه، وقد وجدتُ أن لابن عصفور قولًا شبيهًا بقول الجزولي.
- الثالث: أن أبا حيان مسبوقٌ في توهيم الجزولي بأبي عليٍّ الشلوبين وابن مالك، ولكن أبا حيان لم يذكر قولهما في توهيم الجزولي.
- الرابع: أن النحويين بعد أبي حيان أجمعوا على تخطئة الجزولي فيما ذهب إليه في هذه المسألة.

****

(١) المقاصد الشافية ٣/٢٨٠.
(٢) التصريح ١/٥١٤.

٩- توهيم السهيلي في زعمه أن (ذا) و(ذات) المضافين إلى زمان لا يتصرفان مطلقاً

قال أبو حيان[١]: "من ظروف الزمان التي لا تتصرف: سُحَيْرًا وبكَرًا وضُحًى وضَحْوَةً وصباحًا ومساءً وليلًا ونهارًا وعَتَمَةً وعِشَاءً وعشيَّةً ...، جميع ذلك التزمت فيه العرب النصب على الظرف، ولم يستعملوه اسمًا غير ظرف، إلا ذات يوم وذات مرة وذا صباح، فإن لغة خَثْعَمَ فيها أنها تتصرف، وزعم السهيلي أنها لا تتصرف، لا في لغة خثعم ولا في غيرها، وأن بيت أَنَسٍ الخَثْعَمِيِّ:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ[٢]

ليس فيه لتصرف (ذات مرة) ولا (ذي صباح) حجة؛ لأن (ذا صباح) عنده يراد به اليوم؛ لأن كل يوم ذو صباح، فإذا قال: عزمت على إقامة ذي صباح، فكأنه قال: عزمت على إقامة يوم.

وما توهمه السهيلي من أن تصرف ذلك إنما أخذ من بيت أنس ليس كذلك، بل قد حُكي عنهم أنهم يقولون: (سِيرَ عليه ذاتُ مَرَّةٍ) بالرفع. وأما:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ

---

(١) منهج السالك ص ١٥٢.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لِشَيْءٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ

ـ وهو في الكتاب ١٣٩/١، والمقتضب ٣٤٥/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١٢٢/٢، وشرح أبياته لابن السيرافي ٣٥٠/١، والخصائص ٣٢/٣، والمفصل ص ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ١٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/٢، ٢٣١/٣، وشرح الكافية للرضي ٥٩١/١، والتذييل والتكميل ١٢٢/٣، ٢٧٤/٧، وخزانة الأدب ٨٧/٣، ٨٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فمعناه ومعنى (صباح) واحد، وكأنه قال: عزمت على إقامة وقتٍ ذي صباح، أي: مُسَمًّى بهذا الاسم، والمسمى بهذا الاسم هو صباح".

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان السهيليَّ في زعمه أن تصرف (ذات يوم) و(ذات مرة) و(ذا صباح) مأخوذ فقط من بيت أنس الخثعمي.

وقد ذكر أبو حيان قول السهيلي في التذييل، ثم وهَّمَه فقال(١): "وما توهمه من أن س إنما ادعى جواز الرفع في ذات في لغة خثعم بسبب بيت أنس غير صحيح، بل حكى عنهم أنهم يرفعون ذات مرة، فيقولون: سِيرَ عليه ذاتُ مرة". وذكره-أيضًا-في الارتشاف، ولكنه لم يتعرض له بشيء(٢).

وهذا الذي حكاه أبو حيان عن السهيلي صحيحٌ، قاله السهيلي في الروض الأنف، فقد تكلم عن أن (ذَات بَيْنِنَا) ونحوه إنما هو صِفَةٌ لِمَحْذُوفٍ مُؤَنّثٍ، فَلَمَّا حُذِفَ الموصوفُ، وبَقِيَت الصفة، صَارَتْ كَالحالِ لا تَتَمَكّنُ، ولَا تُرْفَعُ في بَابِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، كَمَا تُرْفَعُ الظُّرُوفُ المتَمَكِّنَةُ(٣). ثم قال(٤): "وقول الخثعمي....:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ

ليس هو عندي من هذا الباب، وإن كان سيبويه قد جعلها لغة لخثعم، ولكنه على معنى: إقامة يوم، وكل يوم هو ذو صباح، كما تقول: ما كلمني

(١) التذييل والتكميل ٢٧٥/٧.
(٢) ارتشاف الضرب ١٣٩٧/٣.
(٣) الروض الأنف ٢٩٩/٣.
(٤) السابق ٢٩٩/٣، ٣٠٠.

ذو شفة؛ أي: متكلم، وما مررت بذي نفس، فلا يكون من باب (ذاتَ مَـرَّةٍ) الذي لا يتمكن في الكلام. وَقَدْ وَجَدْت فِي حَدِيثِ قَيْلَةَ بِنْـتِ مَخْرَمَـةَ...: أَنّ أُخْتَهَا قَالَتْ لِبَعْلِهَا: إنّ أُخْتِي تُرِيدُ المسِيرَ مَعَ زَوْجِهَا حُرَيْثِ بـنِ حَسّـانَ ذا صبَاحٍ بَيْنَ سَمْعِ الْأَرْضِ وبَصَرِهَا[1]، فَهَذَا يَكُونُ مِنْ بَابِ (ذَاتَ مَرّةٍ) و(ذَاتَ يَوْمٍ)...، وَهَذَا لا يَتَمَكّنُ، كَمَا لا يَتَمَكّنُ (ذَاتَ يَوْمٍ) و(ذَاتَ حِينٍ)، ولا يُضَـافُ إلَيْهِ مَصْدَرٌ ولا غَيْرُهُ. وقول الخثعمي:

عَزَمْتُ عَلَى إقَامَةِ ذِي صبَاحٍ

قد أضاف إليه، فكيف يضيف إليه ثم ينصبه؟، أو كيف يضارع الحـال مع إضافة المصدر إليه؟. فكذلك خفضه، وأخرجه عن نظائره، إلا أن يكـون سيبويه سمع خثعم يقولون: سِرْتُ في ذاتِ يومٍ، أو: سِيرَ عليـه ذاتُ يـوم؛ برفع التاء، فحينئذ يسوغ له أن يقول: لغة خثعم، وأما البيـت الـذي تقـدم فالشاهد له فيه، وما أظن خثعم ولا أحدًا من العرب يجيز التمكن في نحو هذا وإخراجَه عن النصب".

فقد نفى السهيلي في كلامه أن يكون (ذا صباح) ظرفًا متصرفا في لغة أحد من العرب، وتوهَّمَ أن سيبويه جعله لغة لخـثعم اسـتنادًا إلـى البيـت المذكور وحده، ثم خرَّج البيت على أن (اذ صباح) صفة لموصوف محذوف، وليس ظرفًا؛ لأنه ظرف غير متمكن.

واستدلَّ السهيلي على رأيه بحَدِيثِ قَيْلَةَ بِنْتِ مَخْرَمَةَ السابق، ثم ذكـر أن سيبويه كان يحق له أن يزعم أن خـثعم يتصـرفون فـي (ذا) و(ذات) المضافين إلى الزمان لو أنه سمع منهم ذلك.

(١) الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير ٨/٢٥، وقال ابن عبد البر في الاستيعاب ٤٥٩/٤: "حديث حسن".

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وكلام المبرد في المقتضب يفهم منه أنه لا يرى أن تصرُّف (ذا) و(ذات) لغة، وإنما هو ضرورة؛ فإنه ذكر بيت أنس الخثعمي، ثم قال[١]: "فَإِنَّمَا اضْطُرَّ، فأجراه اسْمًا، ولو جَازَ مثله في الضَّرُورَة لجَاز: سِيرَ بِهِ ذُو صباح".

فربما يكون السهيلي قد تأثَّر بكلام المبرد في هذه المسألة.

ولكن سيبويه والجمهور استدلوا على أن (ذا) و(ذات) المضافين إلى الزمان يتصرفان عند خثعم بأنه حُكِيَ عنهم أنهم يجعلونها نائبة عن الفاعل، فيقولون: سِيرَ عليه ذاتُ مَرَّةٍ[٢]، واستدلوا -أيضًا- ببيت أنس الخثعمي المتقدم، قال سيبويه[٣]: "وذو صباح بمنزلة ذاتَ مرة، تقول: سِيرَ عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقًا لذاتِ مرة وذاتِ ليلة، وأمّا الجيدة العربية فأن يكون بمنزلتها، وقال رجل من خثعم:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِشَيْءٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع".

وقال ابن السيرافي[٤]: "الشاهد فيه أنه جر (ذا صباح) وهو ظرف لا يتمكن، والظروف التي لا تتمكن لا تُجَرُّ ولا تُرْفَعُ، ولا يجوز مثل هذا إلا في لغة لقوم من خثعم، أو يُضْطَرَّ إليه شاعر".

---

(١) المقتضب ٣٤٥/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٢٦/١، وشرحه للسيرافي ١٢٢/٢، والأصول في النحو ١٩٢/١، والمقرب ١٤٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/٢.

(٣) الكتاب ٢٢٦/١.

(٤) شرح أبيات سيبويه ٢٥٧/١.

وقال ابن عصفور[١]: "ومن العرب من يجعل ذات مرّة، وذات يوم، وذا صباح، وذا مساء، متصرّفة، وهى لغة خثعم".

وقال ناظر الجيش[٢]: "وهذا النوع عند غير خثعم لا يستعمل إلا ظرفًا، وقد يستعمل عند خثعم غير ظرف...، فلو قيل على هذه اللغة: سُرِيَ عليه ذاتُ ليلة بالرفع لجاز، ولا يقال على لغة غيرهم من العرب، إلا سُرِيَ عليه ذاتَ ليلة بالنصب".

ويمكن أن يجاب عن استدلال السهيلي بما يأتي:

- أن الذي أنكره لغةٌ ثابتة لخثعمَ، كما ورد في نصوص العلماء، ولا يجوز إنكارها، ولغات العرب كلها حجة، "وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رَسِيلَتِها"[٣] كما قال ابن جني، وكما قال-أيضًا-[٤]: "وكيف تصرفت الحالُ فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه".

- أن ما توهمه من أن سيبويه إنما ادعى جواز الرفع في (ذات) في لغة خثعم استنادًا إلى بيت أنس وحده غير صحيح، بل حكى سيبويه عنهم أنهم يرفعون (ذات مرة)، فيقولون: سِيرَ عليه ذاتُ مرة؛ بالرفع[٥].

---

(١) المقرب ص٢١٧.
(٢) تمهيد القواعد ١٩٠٧/٤، ١٩٠٨.
(٣) الخصائص ١٠/٢.
(٤) الخصائص ١٢/٢.
(٥) ينظر: الكتاب ٢٢٦/١، والمصادر السابق ذكرها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- أن (ذا صباح) قد استعمل بمعنى صباح، فيجب أن يجعل كذلك في بيت أنس، قال أبو حيان(١): "وإذا تبيَّنَ أن (ذا صباح) قد استُعمل بمعنى صباح وجب أن يجعل ذلك في بيت أنس، وكأنه قال: عزمت على إقامة وقتٍ، أي: وقتٍ مسمًّى بهذا الاسم، والوقت المسمى بهذا الاسم هو صباح، ولا يحمل على ما ذكره؛ لأنه لم يثبت من كلامهم أن ذا صباح يراد به اليوم".

- بما قاله المرادي، فقد ذكر رأي السهيلي، ثم قال(٢): "وهذا من دعاويه الواهية".

وقد تابع السيوطي أبا حيان على توهيم السهيلي، حيث قال(٣): "وزعم السهيلي أن (ذات مرة) و(ذات يوم) لا تتصرف لا في لغة خثعم ولا في غيرها، وأن الذي يتصرف عندهم إنما هو (ذو) فقط، وردَّه أبو حيان بتصريح سيبويه والجمهورِ بخلاف ذلك".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه للسهيلي في أن (ذا) و(ذات) المضافين إلى زمان لا يتصرفان مطلقًا، لا في لغة خثعم ولا غيرها.

- الثاني: أن كلام المبرد في المقتضب يُفهم منه أنه لا يرى أن تصرُّف (ذا) و(ذات) لغة، فربما تأثر السهيلي بكلامه.

---

(١) التذييل والتكميل ٢٧٥/٧.

(٢) شرح التسهيل ص ٤٨١.

(٣) همع الهوامع ١٠٧/٢.

- الثالث: أن السيوطي تابع أبا حيان على توهيم السهيلي.

- الرابع: أن الصواب هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وهو أن (ذا) و(ذات) المضافين إلى زمان يتصرفان عند خثعم، والدليل على ذلك ما حكاه سيبويه عنهم.

****

١٠- توهيم من زعم اتفاق النحويين على أن الاستثناء لا يتقدم أول الكلام

قال أبو حيان[١]: "ووهم بعض أصحابنا في نقله الاتفاق من النحويين على أن الاستثناء لا يتقدم أول الكلام".

المناقشة:

في هذا النص وهَّم أبو حيان مَنْ زعم اتفاق النحويين على أن الاستثناء لا يتقدَّم أول الكلام، ولم يسمِّهِ، ولكنه نسب هذا القول لابن هشام الخضراوي وابن عصفور في التذييل والتكميل، فقال[٢]: "ووَهِمَ ابن هشامٍ وابن عصفور في زعمهما أن تقديم المستثنى وجعله أول الكلام لا يجوز باتفاق، لا يقال: إلا زيدًا قام القوم".

ولم أجد حكاية اتفاق النحويين على أن الاستثناء لا يتقدم أول الكلام فيما نُقِلَ عن ابن هشام الخضراوي.

وأما ابن عصفور فلم يصرح بحكاية الاتفاق في المقرب، ولكنه قال[٣]: "ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام، ويجوز تقد يمه على المستثنى منه أو صفته".

---

(١) منهج السالك ص ١٥٢.
(٢) التذييل والتكميل ٨/٢٤٣.
(٣) المقرب ١/١٦٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد ردَّ أبو حيان دعوى الإجماع التي حكاها ابن هشام الخضراوي وابن عصفور، فقال(١): "وقد نص المصنف وغيره على إجازة الكسائي ذلك، ونقله غير المصنف عن الزجاج، ونقله ابن عصفور أيضًا في بعض تصانيفه عن الكسائي".

ولكن أبا حيان ذكر احتمالا لهذا الاتفاق الذي حكاه ابن هشام وابن عصفور، فقال(٢): "وأظن الاتفاق وقع على عدم تجويزه في المفرغ للفاعل".

ولكن هذا الاحتمال الذي ذكره أبو حيان يسقط بما ذكره الرضي من أن الكوفيين يجيزونه-أيضًا-، فقد قال(٣): "وكذا جوَّزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم، نحو: إلا زيدًا لم أضرب".

وإذا كان الاحتمال هو ما ذكره أبو حيان أوَّلًا فإن في المسألة خلافًا ذكره كثير من النحويين، فقد ذهب البصريون إلى أن تقديم المستثنى أول الكلام لا يجوز، وذهب الكوفيون والزجاج إلى الجواز(٤).

وقد ذكر السيرافي مذهب الكوفيين والزجاج(٥)، فقال(٦): "حكي عن الزجاج أنه كان يجيز في بعض الأحوال تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، ويحتج بقول الشاعر:

---

(١) التذييل والتكميل ٢٤٣/٨.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٧٢٧/١.

(٤) ينظر في هذه المسألة: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠١/٣، والخصائص ٣٨٢/٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٠٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ص ٢٣٧، وشرح الرضي على الكافية ٧٢٦/١، وارتشاف الضرب ١٥١٧/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٧/١، ٥٦٩، والمقاصد الشافية ٣٧٣/٣، وتمهيد القواعد ٢١٦١/٥، همع الهوامع ١٩٤/٢.

(٥) لم أجد في معاني القرآن وإعرابه كلامًا للزجاج في هذه المسألة.

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٠٠/٣.

خَلَا أنَّ العتاق من المطايا حَسِينَ به، فَهُنَّ إليه شُوسُ[١]".

ثم قال[٢]: "والذي يُحكى عن الكوفيين جواز تقديم الاستثناء في أول الكلام. قال الكسائي: (إلا طعامَك ما أكل زيد) استثناء، وجاز أن تضعه مقدمًا ومؤخرًا".

وقال العكبري[٣]: "لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المُستثنى منه كقولك: إلَّا زيدًا قامَ القومُ. ولا: إلا زيدًا ما قامَ القومُ. وقال بعضُ الكوفيين: يجوزُ ذلكَ".

وقال الرضي[٤]: "وجوّز الكوفيون في السّعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكمِ معًا، نحو: إلا زيدًا ضربني القوم، وكذا جوّزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو: إلّا زيدا لم أضرب".

ومما احتج به البصريون ما يأتي:

١- أن تقديم الاستثناء في أول الكلام لم يقم عليه دليل من سماع ولا قياس[٥].

---

(١) البيت من الوافر، لأبي زبيد الطائي، وهو في ديوانه ص ٦٣١، وينظر: المقتضب ٢٤٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤١٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٧٢/٥، والخصائص ٤٣٨/٢، والمفصل ص ٥٥٧، والإنصاف ص ٢٣٧، ٢٣٩، وشرح المفصل ١٥٤/١٠، والمساعد ١٩٩/٤، والمقاصد الشافية ٣٧١/٣، ٤١٨/٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٠١/٣.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٠٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٧٢٦/١.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٠١/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢- أن (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لا تقول: زيدًا ما ضربت، فإذا لم يجز ذلك كان جوازه بعد دخول (إلا) عليه أَبْعَدَ[١].

٣- أن الاستثناء شبيه بالبدل، والبدل لا يتقدم على المبدل منه، قال ابن جني[٢]: "ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، لو قلت: إلا زيدًا قام القوم، لم يجز؛ لمضارعة الاستثناء البدلَ، ألا تراك تقول: ما قام أحدٌ إلا زيدًا، وإلا زيدٌ، والمعنى واحد، فلمَّا جارى الاستثناءُ البدلَ امتنع تقديمه".

٤- أن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المخصِّصَةِ من الموصوف بها، فكما لا تتقدم الصفة على متبوعها كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه[٣].

٥- أن (إلا) مشبهة بـ(لا) العاطفة وواوِ (مَعَ)، نحو: قام القومُ لا زيدٌ، وجاء البردُ والطيالسةَ، وهذان لا يتقدمان، فكذلك ما أشبههما[٤].

وأما استشهاد الزجاج ببيت أبي زبيد الطائي فقد أجاب عنه السيرافي بقوله[٥]: "وهذا غلط؛ لأن الشعر لأبي زبيد الطائي، وقبل هذا البيت في قصيدته:

إلى أن عَرَّسوا وأَغَبَّ منهم قريبًا ما يُحَسُّ له حَسِيسُ

(١) السابق: نفسه.
(٢) الخصائص ٣٨٢/٢.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩١/٢.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤١/٨.
(٥) شرح كتاب سيبويه ١٠٠/٣، ١٠١.

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ من المطايا حَسِينَ به، فَهُنَّ إليه شُوسُ

فقد صار (خلا) بعد المستثنى منه، وهو (ما يُحَسُّ له حَسِيسُ)".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر أربعة أمور:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه ابن هشام وابن عصفور في نقلهما إجماع النحويين على أن الاستثناء لا يتقدم أول الكلام.
- الثاني: أنني لم أجد فيما وصل إلينا من كتب ابن هشام وابن عصفور حكاية هذا الاتفاق.
- الثالث: أنني لم أجد من النحويين من حكى هذا الوهم قبل أبي حيان ولا بعده.
- الرابع: أن الراجح في هذه المسألة هو مذهب جمهور البصريين؛ لقوة حجتهم، ولأن الشواهد التي استدل بها الكوفيون والزجاج مخرَّجة على أوجه تبعدها عما زعموه في هذه المسألة.

****

١١- توهيم من نقل عن المازني وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه

قال أبو حيان[١]: "وإن قدَّمته على صفة المستثنى منه جاز فيه ما كان يجوز فيه في حال تأخيره عنه؛ نحو: ما جاءني أحد إلا زيدٌ خيرٌ منك، وإلا

(١) منهج السالك ص١٦٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

زيدًا خيرٌ منك، الرفع على البدل، وهو اختيار سيبويه، والنصب على الاستثناء، وهو اختيار المازني، ووقع في كلام بعض أصحابنا أن المازني ذهب إلى أنه لا يجوز فيه إلا النصب، وذلك وَهْمٌ".

المناقشة:

في هذا النص وَهَّمَ أبو حيان مَنْ نقل عن المازني وجوب نصب المستثنى إذا تقدَّم على صفة المستثنى منه، ونسب هذا الوهم إلى بعض الأصحاب، وقد سماهم في الارتشاف، فقال(١): "وعن المازني اختيار النصب، وعنه: اختيار البدل، وعنه: وجوب النصب، وهو وَهْمٌ عليه من ابن عصفور ومن صاحب النهاية، قال فيها: قال أبو عثمان: يجب النصب؛ نَزَّلَ تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف".

وكذا في التذييل والتكميل، حيث قال(٢): "واختلف النقل عن المازني، فالمشهور عنه أنه يجوِّز الوجهين، ويختار النصب على الاستثناء. ونقل ابن عصفور عنه في تصانيفه أنه لا يجيز فيه المازني إلا النصب على الاستثناء".

وقد نص ابن عصفور على أن المازني يوجب النصب، فقال(٣): "فإن تقدَّم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء، وهو مذهب المازني".

---

(١) ارتشاف الضرب ١٥٠٩/٣.

(٢) التذييل والتكميل ٢١٧/٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢٦٤/٢.

وأما قول ابن الخباز فقد ذكره أبو حيان هنا، وذكره غيره-أيضًا-(١).

وقد تابَعَ الفاكهيُّ ابنَ عصفور وابن الخباز فيما نسباه إلى المازني، فقال(٢): "وعند المازني وجوب النصب".

والذي صحَّحَ أبو حيان نسبته إلى المازني هو الصحيح من مذهبه، وهو الموافق لما ذكره النحويون قبل أبي حيان؛ فمن ذلك قول المبرد(٣): "وكان المازني يختار النصب، ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد اطَّرحتَه من لفظي، وإن كان في المعنى موجودا، فكيف أَنْعَتُ ما قد سقط؟".

وقال السيرافي(٤): "وأما من اختار الاستثناء إذا تأخر فأبو عثمان المازني ممن يختار ذلك، فإن حجته أن المبدل منه في تقدير الملغى، فإذا قدر المتكلم به في كلامه إلغاءه فما حاجته إلى نعته؟".

وكذا قال ابن يعيش(٥): "إذا تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان، أحدهما: مذهبُ سيبويه-وهو اختيارُ أبي العبّاس المبرّد-: أنّ تُبْدِله ممّا قبلَه؛ لأنّ الاعتبار بتقديم المُبْدَل منه، وهو الاسم، ولا تكترث للصفة؛ لأنّها فضلةٌ. والثاني: أنّ تنصبه على الاستثناء، وهو اختيارُ أبي عثمانَ المازنيِّ".

(١) ينظر: المساعد ٥٦١/١، ٥٦٢، والتصريح ٥٤٥/١.
(٢) كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ٤٣٢/١.
(٣) المقتضب ٣٩٩/٤.
(٤) شرح كتاب سيبويه ٨١/٣.
(٥) شرح المفصل ٩٢/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال ابن مالك(١): "وإذا توسّط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو: ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو، فالإِتْبَاعُ عند سيبويه(٢) والمبرد أولى من النصب، ومذهب المازني عكس ذلك".

وقد تأثر النحويون بعد أبي حيان به في توهيم وتخطئة ابن الخباز وابن عصفور، ومنهم: ابنُ عقيل، حيث قال(٣): "والمشهور عن المازني تجويز الوجهين، واختيار النصب كما ذكر المصنف، وكذا ابن عصفور في بعض تصانيفه، وذكر عنه في بعضها أنه يوجب النصب، وكذا ذكر ابن الخباز عنه في النهاية".

ويؤخذ من كلام ابن عقيل أن ابن عصفور اختلف نقله مذهب المازني، ولكن كتبه التي حكى فيها عن المذهب الصحيح للمازني لم تصل إلينا.

وتابع أبا حيان-أيضًا-على هذا التوهيم الشيخ خالد الأزهري، حيث قال(٤): "ونقل عن ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب، وأنه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف؛ لأن المبدل منه يلغى في بعض الوجوه، والموصوف مرعي الجانب فتدافعا. والصواب ما نقله الموضح عنه، فقد قال أبو حيان: إن ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط".

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٨٤.
(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣٣٦.
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٥٦٢.
(٤) التصريح ١/٥٤٥.

وكذلك السيوطي، حيث قال[١]: "واختلف النقل عن المازني، فالمشهور عنه موافقة سيبويه، ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب، ولا يوجبه؛ لأن المبدل منه منوي الطرح، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك، ونقل عنه -أيضًا- أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر ثلاثة أمور:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه ابن عصفور وابن الخباز في نقلهما عن المازني وجوب نصب المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه، وأن الصحيح هو تجويزه الوجهين، مع اختيار النصب.
- الثاني: أن النحويين بعد أبي حيان تأثروا به وتابعوه في هذا التوهيم؛ كابن عقيل، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي.
- الثالث: أن الفاكهي تابع ابن عصفور وابن الخباز فيما نسباه خَطَأً إلى المازني.

****

١٢-توهيم الزجاجي في عدِّه (إلا أن يكون) في أدوات الاستثناء

قال أبو حيان[٢]: "وعدَّ أبو القاسم الزجاجي في أدوات الاستثناء (إلا أن يكون)، وذلك وَهْمٌ، إنما الأداة (إلا) خاصة، فإذا قلت: ما جاءني أحد إلا أن يكون زيد، فـ"أن يكون" في موضع اسم منصوب".

---

(١) همع الهوامع ٢/١٩٢.

(٢) منهج السالك ص١٧٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المناقشة:

في هذا النصِّ وهَّمَ أبو حيان الزجاجيَّ في عدِّه (إلا أن يكون) من أدوات الاستثناء، وقد نص في التذييل على أن الأداة هي (إلا)، من غير أن يذكر رأي الزجاجي في المسألة، فقال[١]: "وأداة الاستثناء في (إلا أن يكون) هي (إلا)، و(أن يكون) في موضع اسم منصوب في لغة أهل الحجاز؛ لأن الكون غير المستثنى منه، والتقدير: ما جاءني أحد إلا كونَ زيد، كقولك: ما جاءني أحد إلا حمارًا، وهو في لغة بني تميم مرفوع على البدل من (أحد)، وهو أَقْيَسُ".

ومثل هذا في البحر المحيط والارتشاف[٢].

وقد ذكر الزجاجي (إلا أن يكون) ضمن أدوات الاستثناء، حيث قال[٣]: "وحروف الاستثناء: (إلا) و(غير) و(سِوَى) و(سُوَى) و(سواء) و(حاشا) و(خلا) و(عدا) و(ما عدا) و(ما خلا) و(ليس) و(لا يكون) و(إلا أن يكون)".

ثم تكلم عن (إلا أن يكون)، فقال[٤]: "وأما (إلا أن يكون) فإن شئت رفعت بها كقولك: قام القوم إلا أن يكون زيدٌ، وما خرج القوم إلا أن يكون بَكْرٌ، وإن شئت نصبت، والرفع أجود، قال الله-ﷻ-: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حاضِرَةً﴾[٥]، قرئ بالرفع والنصب".

---

(١) التذييل والتكميل ٣٣٩/٨.
(٢) البحر المحيط ٥٧٣/٢، وارتشاف الضرب ١٥٤٠/٣.
(٣) الجمل في النحو ص ٢٣٠.
(٤) الجمل في النحو ص ٢٣٣.
(٥) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

والخفَّافُ من شراح الجمل قد تابع الزجاجيَّ في عدِّه (إلا أن يكون) من أدوات الاستثناء، فقد ذكر نَصَّ الزجاجي السابق، ولم يعترض عليه(١).

ولكن عددًا من الشراح لم يوافقوا الزجاجيَّ، سابقين بذلك أبا حيان، ومنهم: ابن بابشاذ وابن خروف(٢) وابن الضائع.

قال ابن بابشاذ: "فأما (إلا أن يكون) من قولك: قام القوم إلا أن يكون زيدا، فالاستثناء إنما هو بنفس (إلا)، لا بـ(أن يكون)، بل (أن يكون) في موضع نصب، كأنك قلت: قام القومُ إلا كونَ زيدٍ".

وقال ابن الضائع(٣): "(إلا) هنا هي حرف الاستثناء، فـ(أنْ) وما بعدها في موضع نصب على الاستثناء، أو في موضع اسم هو بَدَلٌ مما قبله".

وأما ابن عصفور فلم يَعُدَّها من أدوات الاستثناء عندما ذكر أدواته(٤).

وقد تابع ابن الفخار أبا حيان في توهيم الزجاجي، فقال(٥): "ظاهره أن (إلا أن يكون) بكماله هو أداة الاستثناء، وليس كذلك، وإنما أداة الاستثناء حرف (إلا)، و(أن يكون) بعده منصوب المحل بها على الاستثناء، أو مرفوعه على البدل حيث يصح التفريغ".

---

(١) المنتخب الأكمل ص ٩٥.
(٢) شرح الجمل ٩٦٠/٢، وكلامه يدل على أن (إلا) وحدها هي أداة الاستثناء، وإن لم يَرُدَّ صريحا على الزجاجي.
(٣) شرح الجمل ورقة ٢٩٩/أ.
(٤) شرح الجمل ٢٤٨/٢.
(٥) شرح الجمل ٩٧٦/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد تكلم سيبويه عن هذا التركيب، وذكر سيبويه أنَّ (أَنْ يكونَ) في موضع اسم مستثنى، فقال(١): "وإذا قلت: أَتَوْنِي إلا أن يكون زيدٌ فالرفع جيِّدٌ بالغٌ، وهو كثير في كلام العرب؛ لأن (يكون) صلةٌ لـ"أنْ"، وليس فيها معنى الاستثناء، و(أن يكون) في موضع اسم مستثنى، كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد".

ثم ذكر سيبويه دليلًا على أن (أن يكون) لا تفيد الاستثناء، فقال(٢): "والدليل على أن (أن يكون) ليس فيها هنا معنى الاستثناء: أن (ليس) و(عدا) و(خلا) لا يَقَعْنَ هاهنا".

قال السيرافي(٣): "فأما (إلا أن يكون) فإن الاستثناء بـ(إلا)، والمستثنى (أن)، و(يكون) في صلة (أنْ)، والفعل بعدها في تقدير المصدر، فإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيدٌ، فتقديره في اللفظ: إلا كونَ زيد، ومعناه: إلا زيدًا".

وقال الرماني(٤): "وتقول: أتوني إلا أن يكون زيدٌ، فـ"(يكون) هاهنا ليس باستثناءٍ؛ لأنه لا يدخل استثناءٌ على استثناءٍ".

وكذا ذكر الأعلم أن أداة الاستثناء هي (إلا) وحدها(٥).

ويُلحظ مما سبق أن أبا حيان لم يذكر العلة في عدم عدِّ (إلا أن يكون) في أدوات الاستثناء، سوى ما ذكره في التذييل، وهو أن "الكون غير المستثنى منه".

---

(١) الكتاب ٣٤٩/٢.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٩٨/٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه ص٥٦٣.

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٤٩/١.

ولكن سيبويه ذكر حجة قوية، وهي "أن (ليس) و(عدا) و(خلا) لا يقعن هاهنا".

وذكر الرماني حجة أخرى، وهي "أنه لا يدخل استثناءٌ على استثناءٍ".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر عدة أمور:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه الزجاجيَّ في عدِّه (إلا أن يكون) في أدوات الاستثناء.
- الثاني: أن أبا حيان لم يسبقه أحد إلى ذكر هذا التوهيم، ولكن بعض شراح الجمل لم يوافقوا الزجاجي على عدِّه (إلا أن يكون) في أدوات الاستثناء.
- الثالث: أن الخفاف تابع الزجاجي في رأيه؛ إذ لم يعترض على عدِّه (إلا أن يكون) في أدوات الاستثناء.

****

١٣- توهيم من زعم أن النصب لغة تميم في (جاء القومُ ثَلَاثتَهم) ونحوه

قال أبو حيان[١]: "وأما: مررت بهم ثلاثتَهم إلى العشرة؛ فإن العرب تختلف فيه، فبنو تميم يجعلونه تابعًا للأول على طريق التوكيد، فيقولون: مررت بالقومِ خمستِهم، وإذا أرادوا معنى الانفراد بالمرور لم يقولوا إلا: وحدَهم، والحجازيون ينصبونه، فيقولون: مررتُ بالقوم خمستَهم، وإذا أرادوا معنى التوكيد لم يقولوا إلا: كلِّهم وأجمعين، وقد وقع لبعض أصحابنا أن النصب لغة تميم، وذلك وَهْمٌ".

---

(١) منهج السالك ص١٨٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان من زعم أن النصب في قولهم: (مررتُ بالقومِ خمستَهم) ونحوه لغة بني تميم، ولم يُسَمِّ صاحب هذا الوهم.

وقد عرض أبو حيان هذه المسألة في الارتشاف وفي التذييل، ولم يسم صاحب الوهم-أيضًا-، فقال(١): "وبنو تميم يجعلون ثَلَاثَتَهم إلى عَشْرَتِهم تابعًا لما قبله على سبيل التوكيد في الإعراب، نحو: قام القوم ثَلَاثتُهم، ورأيت القوم ثلاثتَهم، ومررت بالقوم ثلاثتِهم، وإذا أرادوا معنى الانفراد بالفعل لم يقولوا إلا: وحدَهم، نحو: مررت بالقوم وحدَهم".

وتحقيق المسألة: أن من وقوع المعرف بالإضافة حالًا لتأوُّلِهِ بنكرة قولَ أهل الحجاز: جاء القوم ثَلاثتَهم وأربعتَهم، والنساء ثَلَاثَهُنَّ وأربعَهنَّ إلى عشرتهم وعشرهن؛ النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا، ورفعه التميميون توكيدًا على تقدير جميعهم(٢).

وهذه المسألة ذكرها سيبويه في أحد أبواب الحال، ونسب اللغات فيها، فقال بعد أن تكلم على انتصاب (وحدَه) على الحال(٣): "ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررتُ بهم ثلاثَتهم وأربعتَهم، وكذلك إلى العَشَرَة".

ثم قال(٤): "وأمّا بنو تميم فيُجْرونه على الاسم الأوّل: إنْ كان جرًّا فجرًّا، وإن كان نصبًا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا".

---

(١) ارتشاف الضرب ١٥٦٨/٣، والتذييل والتكميل ٤٠/٩.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/٢.
(٣) الكتاب ٣٧٤/١.
(٤) السابق ٣٧٤/١.

وقد تتابع النحويون بعد سيبويه في النص على أن النصب لغة أهل الحجاز؛ وأن لغة بني تميم إتباعها ما قبلها في الإعراب، على أنها توكيد له.

قال ابن السراج[١]: "وأما بنو تميم فيُجْرُونَه على الاسم الأول، ويعربونه كإعرابه توكيدًا له".

وقال ابن مالك[٢]: "ومن وقوع المعرف بالإضافة حالا لتأوله بنكرة قول أهل الحجاز: جاء القوم ثلاثتَهم وأربعتَهم، والنساء ثَلاثَهن وأربعَهن إلى عشرتهم وعشرهن؛ النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا، ورفعه التميميون توكيدا على تقدير جميعهم".

ومثل هذا عند الرضي وابن الناظم وابن الضائع وناظر الجيش والسيوطي وغيرهم[٣].

ولم أجد مَنْ ذكر هذا التوهيم قبل أبي حيان ولا بعده من النحويين، ولا أعرف مَنْ نسب إلى بني تميم أن لغتهم النصب.

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيم من زعم أن لغة تميم هي النصب؛ لأن النحويين جميعًا نصوا على أن لغة بني تميم هي الإتباع على التوكيد لما قبله.

---

(١) الأصول ١/١٦٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٢٧.

(٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١/٦٤٩، وشرح ابن الناظم ص ٢٣١، وشرح الجمل لابن الضائع ٧٣/أ، وشرح الجمل لابن الفخار ٢/٧٧٧، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٦٣، والمقاصد الشافية ٣/٤٣٣، وهمع الهوامع ٢/٢٣١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- الثاني: أنني لم أقف على صاحب هذا القول.
- الثالث: أنني لم أجد من سبق أبا حيان في ذكر هذا التوهيم، ولم أجد من ذكره بعده.

****

١٤-إيهام كلام ابن مالك انفراده بتجويز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف

أورد أبو حيان قول ابن مالك:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ[١]

ثم قال[٢]: "وقد اشتمل بيت الناظم على إطلاق يحتاج إلى تقييد، وإبهام يحتاج إلى تعيين، وإبهام يحتاج إلى زوال، ودعوى تحتاج إلى استدلال ....، والإبهام قوله:

وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

أوهم أنه لا يمنع سبق الحال ذا الحال إذا جُرَّ بالحرف، ولم يَحْكِ جواز ذلك عن أحد، فأوهم أنه متفرد بجواز ما منعه النحاة".

المناقشة:

في هذا النص انتقد أبو حيان قول ابن مالك: "وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ"؛ لأنه أوهم أنه لا يمنع سبق الحال صاحب الحال إذا جر بالحرف، فأوهم أنه متفرد بجواز ما منعه النحويون.

---

(١) ألفية ابن مالك ص ١١٢.

(٢) منهج السالك ص ١٩١.

والصواب أن ابن مالك لم يتفرَّد بذلك، وإنما سبقه إلى هذا: أبو علي الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان. وقد نص على ذلك كثير من النحويين(١)، ونسبه ابن مالك وابن هشام إلى ابن جني-أيضًا-(٢).

قال السيرافي(٣): "إذا عمل في الاسم الذي الحال منه عامل لا يجوز تقديمه عليه، نحو حروف الجر، لم يجز تقديم الحال على عامله. لا تقول: مرّ زيد قائمة بهند؛ لأن هندًا لا يجوز تقديمها على الباء، والحال تابعة للاسم، فلم يجز تقديمها عليه، وإن كان العامل فيها الفعلَ، ورأيت أبا الحسن بن كيسان يجيز في القياس: مررت قائمة بهند".

وحكى ابن برهان رأي سيبويه والجمهور من منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، ثم ذكر رأي ابن كيسان والفارسي، ووافقهما، فقال(٤): "يجوز في هذه المسألة ما جاز في الأولى؛ لأن العامل في الحال هو الفعل، ولا يفتقر الفعل إلى الباء في عمله في المفعول به، وإذا ساغ أن يعمل في الحال ما لا يعمل في صاحب الحال كان هذا أولى بالجواز. وهذا قول أبي علي وابن كيسان، وإليه نذهب؛ لقوله-تعالى-: ﴿وما أرسلناك إلا

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٥/٣، وشرح المفصل ٥٩/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢، ٣٣٧، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦، وشرح الرضي على الكافية ٦٦٠/١، وارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣، والتذييل والتكميل ٧٤/٩، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢، والمساعد ٢١/٢، والتصريح ٥٨٩/١، ٥٩٠، وشرح الأشموني ٢٤٨/١، والهمع ٢٣٦/٢.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٤٢٩/١، وأوضح المسالك ٣٢١/٢، ولكن كلام ابن جني في اللمع (ص ٥٣) موافق لرأي الجمهور.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤٥٢/٢.

(٤) شرح اللمع ١٣٧/١، ١٣٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كافة للناس﴾[١]، و(كافة) حال من الناس، وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب (كافة) إلا حالًا".

وقال أبو حيان[٢]: "وأجاز ذلك من المتأخرين: ابن كيسان، والفارسي، وابن برهان".

وقال أيضًا[٣]: "وهذا الذي ذهب إليه المصنف من جواز تقديم الحال علي صاحبها المجرور بحرف شيء ذهب إليه من المتأخرين: الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان".

وقد ذكر بعض النحويين أن ابن الأنباري نقل الاتفاق على أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف خطأ[٤]، وأن الإجماع منعقد على ذلك، فإذا كان كذلك فربما يكون ابن مالك قد اطلع على قول ابن الأنباري، وبنى عليه ما يفهم منه أنه لم يُسبق إلى تجويز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف.

ومع هذا كله فقد تأوَّلَ بعض شراح الألفية قول ابن مالك، وقالوا لا يلزم من قوله: "وَلاَ أَمْنَعُهُ" انفراده، ولكن مراد الناظم: لا أمنعه وفاقًا لمن أجاز؛ لأنه قد نَقَلَ الخلاف في غير هذا الموضع.

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(٢) ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣.

(٣) التذييل والتكميل ٧٤/٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧٤/٩، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٦، وتوضيح المقاصد ٧٠٦/٢، والمساعد ٢١/٢، وينظر: الهمع ٢٣٦/٢، وشرح الأشموني ٢٤٩/١.

وقال المرادي[١]: "فإن قلت: قوله: (ولا أمنعه) يوهم انفراده بجوازه. قلت: لا يلزم من قوله: (أمنعه) انفراده. والمراد: ولا أمنعه وفاقًا لمن أجاز؛ لأنه قد نقل الخلاف في غير هذا الموضع".

وقال المكودي[٢]: "ولا يقتضى قوله: (ولا أمنعه) انفراده بالجواز، بل هو غير مانع له، ويكون في ذلك تابعًا لغيره".

وما قاله المرادي والمكودي صحيح، فإن ابن مالك عندما عرض لهذه المسألة في التسهيل ذكر أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرفٍ ضعيفٌ على الأصح لا ممتنع، فقال[٣]: "وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع".

ثم قال في شرحه[٤]: "بل الصحيح جواز التقديم... وهو مذهب أبي علي وابن كيسان، أعني تقديم حال المجرور بحرف، حكاه ابن برهان وقال: "وإليه نذهب".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر ثلاثة أمور:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في انتقاده لابن مالك؛ لأن كلامه في الألفية يوهم انفراده بتجويز تقديم الحال على صاحبها المجرور.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٧٠٦.

(٢) شرح المكودي ١/٣٧٠.

(٣) تسهيل الفوائد ص ١١٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٣٦/ ٣٣٧، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٢٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- الثاني: أن بعض شرح الألفية تأولوا كلام ابن مالك على أن المراد منه: ولا أمنعه وفاقًا لمن أجازه؛ لأنه قد نقل الخلاف في المسألة في غير الألفية، وعليه يزول ما ذكره أبو حيان.
- الثالث: أنه يحتمل أن ابن مالك في الألفية تأثر بحكاية الإجماع التي حكاها ابن الأنباري، فبنى عليها انفراده بتجويز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف.

****

١٥- توهيم ابن برهان في تجويزه تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها المعنوي

قال أبو حيان[١]: "وقال ابن برهان: إذا كانت الحال ظرفا أو حرف جر صح تقدمها على معنى الفعل العامل فيها، ومنه قوله -تعالى-: ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾[٢] (هنالك) ظرف مكان، وهي حال، و(الولاية) مبتدأ، و(لله) في موضع خبر، ولام الجر عامل في الحال مع تقدمها على اللام؛ لأن الحال بلفظ الظرف، وقد تقدم أن مذهب البصريين أجمعين المنع من تقدم الحال على ذي الحال وعلى عاملها المعنوي، وقد ارتكب ابن برهان جواز ذلك، وهو وَهْمٌ، إنما كان ينبغي أن يجوز على مذهبه: زيد عندك في الدار، على أن يجعل (عندك) حالًا، و(في الدار) الخبر".

---

(١) منهج السالك ص٢٠٠.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة الكهف.

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان ابن برهان في تجويزه تقدم الحال على العامل فيها إذا كانت هي ظرفًا أو مجرورًا، والعامل فيها كذلك ظرف أو مجرور.

وقد ذكر أبو حيان رأي ابن برهان في الارتشاف والتذييل، واكتفى بوصفه بأنه "خلاف ما أجمع على منعه البصريون والكوفيون"(١).

وما حكاه أبو حيان عنه صحيح؛ فقد قال ابن برهان(٢): "(هنالك): ظرف زمان، وهى حال، (الولاية لله): الخبر، ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على الكلام؛ لأنها بلفظ الظرف، نحو قوله: ﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾(٣)، وقال ابن مقبل العجلاني:

ونحن مَنَعْنَا البحرَ أن تَشْرَبُوا به وقد كان مِنْكُمْ ماؤُهُ بِمَكَانِ(٤)

(منكم) حال، والعامل فيه الباء في (بمكان)".

فكلام ابن برهان منحصر في جواز تقديم الحال إذا كانت ظرفا أو مجرورا على العامل فيها وهو-أيضًا-ظرف أو مجرور، وهذا الذي ذهب

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٥٩٠، ١٥٩١، والتذييل والتكميل ٩/١٢٠.

(٢) شرح اللمع ١/ ١٣٦.

(٣) الآية ٢ من سورة القلم.

(٤) البيت من بحر الطويل، لابن مقبل، وهو في ديوانه ص ٣٤٦، وينظر: توجيه اللمع ص٥١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٦، وشرح ابن الناظم ص٢٤٠، والتذييل والتكميل ٩/١١٨، ١٢٠، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٠٤، والمقاصد النحوية ٣/١١٣٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إليه مخالف–كما ذكر أبو حيان–لما أجمع عليه البصريون والكوفيون من منع تقدم الحال في هذه المسألة(١).

قال سيبويه(٢): "واعلم أنه لا يقال: قائمًا فيها رجلٌ. فإن قال قائل: أجعله بمنزلة: راكبا مر زيدٌ، وراكبا مرَّ الرجلُ. قيل له: فإنه مثله في القياس، لأن (فيها) بمنزلة (مرَّ)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يَستغنى به الاسمُ من الفعل، فأجرِه كما أجرته العرب واستحسنتْ. ومن ثم صار: مررت قائما برجل. لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء".

وحجة الجمهور "أن العامل معنوي، فلا يقوى في تقدم معموله عليه، وإذا منعوا أن يتقدم معمول الفعل غير المتصرف فمعمول المعنى أحرى بالمنع"(٣).

ومما يحتج به لابن برهان:

١– أن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، فجاز أن تقع موقعًا لا يقع غيرها فيه(٤).

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٤/٢، والمقتضب ١٧٠/٤، والأصول في النحو ٢١٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٢/٢، واللمع ص ٦٢، والمرتجل ص ١٦١، والبديع في علم العربية ٢٠١/١، وشرح الرضي على الكافية ٦٥٢/٢، وتوضيح المقاصد ٧١١/٢، والمساعد ٣٢/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٠٢/٥، والأشموني ٢٤٨/١، والتصريح ٥٨٩/١، والهمع ٢٤٠/٢.

(٢) الكتاب ١٢٤/٢.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٠٣/٥، والمصادر السابقة.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٦٥٤/٢.

٢- أن الحال كالظرف؛ لأنه مقدر بـ(في)، وقد جاء تقديم الظرف على عامله المعنوي الذى هو الجار والمجرور، فليجز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور(١).

والجواب عن هذا ما قاله ابن الناظم من أن "الظروف المضمنة استقرارا بمنزلة الحروف في عدم التصرف، فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل الحرفي، كذا لا يجوز تقديمها على العامل الظرفي"(٢).

وأما استدلال ابن برهان بالآية الكريمة فيقال: لا دليل له فيها؛ لأن (هنالك) يحتمل ثلاثة أوجه من الإعراب(٣):

- الأول: أن يكون ظرفًا لـ(منتصرًا)، وعلى هذا الوجه وقف بعض القرّاء: ﴿وما كان منتصرًا هنالك﴾، ثمّ ابتدأ: ﴿الولاية لله﴾.
- والثاني: أن يكون خبرًا، و(لله) متعلّق بـ(الولاية).
- والثالث: أن يكون (هنالك) خبرا، و(لله) خبرا ثانيا.

ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال.

وأما الشاهد الذي احتج به ابن برهان فقد أجيب عنه بجوابين:

---

(١) ينظر: البرود الضافية، للصنعاني ٦٣٥/١.

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٤٠.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٥٩/٢، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٤/١، ورسائل في اللغة لابن السيد ص ١٥٥، والبيان للأنباري ١١٠/٢، ١١١، والتبيان للعكبري ٨٤٩/٢، والبحر المحيط ١٨٢/٧، والدر المصون ٤٩٨/٧، والأشباه والنظائر ٨٩/٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- أحدهما: أن (منكم) المحكوم بحاليته قد تقدم على العامل المعنوي وعلى المخبر عنه معًا، ومن شرط جواز تقدم هذه الحال ألَّا تتقدم على المخبر عنه(١).

- والثاني: أن (كان) لما تقدمت وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نية التقديم، وكانت الحال متأخرة عنهما في التقدير(٢).

وأما قول أبي حيان في آخر كلامه(٣): "إنما كان ينبغي أن يجوز على مذهبه: زيد عندك في الدار، على أن يجعل (عندك) حالًا، و(في الدار) الخبر". فمعناه: أنه يَلزم ابنَ برهان أن يجيز تقديم الحال على العامل فيها وحده، بشرط تقدم المبتدأ على الحال، وهو نفسه مذهب الكسائي والفراء والأخفش(٤)، قال الفراء(٥): "ومن قَالَ: ﴿مَطْوِيَّاتٍ﴾ رفع السماوات بالباء التي فِي يمينه، كأنه قال: والسماوات في يمينه، وينصبُ المطويَّاتِ عَلَى الحال أو عَلَى القطع، والحال أجود".

وقال الرضي(٦): "وأجاز الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: زيد قائمًا في الدار".

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٠٤/٥.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ٨٩/٧.

(٣) منهج السالك ص ٢٠٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢، والأصول ٢٢٠/١، وشرح الكافية للرضي ٦٥٢/١، والبحر المحيط ١٠٣/٧، ١٠٤، ٢٢١/٩، ٢٦٣، والتذييل والتكميل ١١٧/٩، والارتشاف ١٥٩٠/٣، ١٥٩١، والمساعد ٣٣/٢.

(٥) معاني القرآن ٤٢٥/٢.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٦٥٢/١.

فإن تأخر المبتدأ عن الحال فإن الأخفش يوافق سيبويه في المنع، قال ابن السراج[١]: "وأجاز الأخفش: إن في الدار قائمين أخويك، وقال: هذه الحال ليست متقدمة؛ لأنها حال لقولك: في الدار، ألا ترى أنك لو قلت: (قائمين في الدار أخواك) لم يجز؛ لأن (في الدار) ليس بفعل".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه لابن برهان؛ لأنه خالف إجماع البصريين والكوفيين في هذه المسألة.
- الثاني: أنني لم أجد أحدًا قبل أبي حيان نسب ابن برهان إلى الوهم فيما ذهب إليه، بل إن أبا حيان نفسه حكى رأي ابن برهان في كتبه الأخرى، ولم يوهِّمْه.
- الثالث: أنني لم أجد أحدا من النحويين بعد أبي حيان تابعه على توهيم ابن برهان فيما ذهب إليه.

****

١٦-توهيم ابن عصفور في عدِّهِ التمييز في (لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا) منتصباً عن تمام الكلام

قال أبو حيان[٢]: "وأما التمييز المنتصب عن تمام الكلام فعلى قسمين: منه منقول، ومنه غير منقول، فغير المنقول لا يجوز تقدمه ولا توسطه،

(١) الأصول في النحو ١/٢٢٠.
(٢) منهج السالك ص٢٢٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويكون على حسب المبهم الذي هو تفسير له، من إفراد وتثنية وجمع، وذلك نحو قولك: داري خلف دارك فرسخًا أو فرسخين أو فراسخَ ثلاثةً، فلا يجوز: فرسخًا داري خلف دارك، ولا: داري فرسخًا خلف دارك، وكفي بزيد وليًّا، وكفي بالزيدين وليين، وكفي بالزيدين أولياءَ، والمنقول إن كان الفعل الذي شغل عنه جامدًا فلا خلاف في امتناع التقديم(١)، نحو: نعم رجلًا زيد، لا يجوز: رجلًا نعم زيد، وإن كان متصرفًا فيجوز توسيطه بين الفعل ومعموله، نحو: تصبب عرقًا زيد ....، ووهم ابن عصفور في الشرح الكبير، فقال: وعليه قوله-يعني على جواز التوسيط إذا كان العامل فيه فعلًا-، وأنشد:

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا

قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا(٢)

فالتبس عليه المنتصب عن تمام الاسم والمنتصب عن تمام الكلام، وقد تقدم أن المنتصب عن (مِثْلٍ) ونحوه إنما هو منتصب عن تمام الاسم، وزعم هو أن (نارًا) من التمييز الذي العامل فيه فعل، وهو وهم فاحش، وقد تقدم الكلام على هذا البيت".

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٣١٩/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣١٨، والتذييل والتكميل ١١٠/١٠.

(٢) البيتان من الرجز المشطور، وهما بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩١/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٩/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٤، والتذييل والتكميل ٢٧٠/٩، وتوضيح المقاصد ٧٣٥/٢، والمساعد ٦٧/٢، والمقاصد الشافية ٢٣٩/٣، والمقاصد النحوية ١١٨٩/٣.

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان ابن عصفور في عدِّهِ التمييز في الرجز السابق منتصبًا عن تمام الكلام.

وقد أشار أبو حيان إلى هذا الوهم أيضًا في التذييل، فقال[١]: "ووهم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرحه الكبير، وفى نسخة كتابه المقرَّبِ القديمة، وتبعه شيخنا الاستاذ أبو الحسن بن الضائع في شرحه للجمل[٢]، فحملا هذ البيت على أنه من توسط التمييز بين الفعل العامل فيه ومعموله؛ نحو: طاب نفسًا زيدٌ. وهو وهم فاحش؛ لأن هذا تمييز منتصب عن تمام الاسم، وهو قوله: (مثلها)، والتمييز المنتصب عن (مثل) لا يجوز تقديمه، فتقديمه في البيت ضرورة".

والذي ذكره أبو حيان صحيح، فإن ابن عصفور قال[٣]: "والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلًا أو غير فعل، فإن كان العامل فيه غير فعل لم يجز تقديمه ولا توسيطه، وذلك في كلِّ ما ينتصب عن تمام الاسم. فإن كان العامل فيه فعلًا جاز توسطه بلا خلاف، وعليه قوله:

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا

قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا".

وقد رأى أبو حيان أن هذا وهم فاحش؛ لأن التمييز المذكور ليس منتصبًا عن تمام الكلام، إنما هو منتصب عن تمام الاسم بالإضافة، وهو

---

(١) التذييل والتكميل ٩/٢٧٠.

(٢) لم أقف عليه في نسخة شرح الجمل التي لديَّ.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٨٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(مثلُها)، والتمييز المنتصب عن تمام الاسم لا يجوز تقديمه عليه، فتقديمه في البيت ضرورة(١).

وقد سبق ابن مالك أبا حيان في الإشارة إلى أن التقديم في البيت ضرورة، فقال(٢): "فإن كان عامل التمييز غير فعل أو فعلًا غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع، فإن استجيز في ضرورة عُدَّ نادرًا، كقول الراجز:

ونَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا

قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

أراد: لم يُرَ مثلُها نارًا، فنصب (نارًا) بعد (مثل)، كما نصبوا (زُبْدًا) في قولهم: على التمرة مثلها زُبْدا، ثم قدَّم نارًا على مثل، مع كونه عاملًا لا يتصرف، ولولا الضرورة لم يُستَبح".

والذي يؤكد ما ذكره أبو حيان من وهم ابن عصفور: أن ابن عصفور جعل تمييز (مِثْلٍ) من التمييز المنتصب عن تمام الاسم، فقال(٣): "والمنتصب عن تمام الاسم لا يجيء إلا بعد عدد، نحو: عشرين درهما، أو مقدار، أو شبيه به...، وقد يجيء في غير المقادير، ومن ذلك قولهم: لي مثلُه رجلًا، فنصبوا رجلا لحجز الإضافة بينه وبين (مثل)".

ثم تكلم عن جواز توسيط التمييز المنتصب عن تمام الجملة فقط، فقال(٤): "ولا يجوز تقديم التمييز، وأما توسيطه فجائز، ومن ذلك قول زفر بن الحارث:

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٩/٢٧٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٩٠، ٣٩١.

(٣) المقرب ١/١٦٤.

(٤) المقرب ١/١٦٥.

نُطَاعِنُ عَنْهُمُ الأقرانَ حَتَّى جَرَى مِنْهُمْ دَمًا مَرْجُ الكُحَيْلِ[١]".

فعلى هذا يكون ما ذكره ابن عصفور في الكلام على البيت الشاهد سهوا منه ووهما.

وقد تابع ناظر الجيش أبا حيان في توهيم ابن عصفور وابن الضائع، حيث قال[٢]: "وقد توهَّم ابن عصفور وابن الضائع أنّ هذا من توسط التمييز بين الفاعل العامل فيه ومعموله، نحو: طاب نفسًا زيدٌ، وليس الأمر كما توهماه؛ لأن التمييز المذكور ليس منتصبًا عن تمام الكلام، إنما هو منتصب عن تمام الاسم بالإضافة والمميَّز هو (مثل) نفسه، وليس نسبة مجهولة تحتاج إلى تمييز".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم يظهر الأمور الآتية:

الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه ابن عصفور في عدِّهِ التمييز في الرجز المذكور في صدر المسألة منتصبًا عن تمام الكلام، والصواب أنه منتصب عن تمام الاسم.

الثاني: أن ابن الضائع تابع ابن عصفور على وهمه.

الثالث: أن ناظر الجيش تابع أبا حيان في توهيمه لابن عصفور وابن الضائع.

****

(١) البيت من الوافر، وهو في التذييل والتكميل ٢٥٩/٩، وتمهيد القواعد ٢٣٩٤.
(٢) تمهيد القواعد ٢٣٩٧/٥، ٢٣٩٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٧-توهيم من نقل اتفاق النحويين على أن الاسم بعد (خَلَا) يكون مخفوضاً ومنصوباً

قال أبو حيان[١]: "و(خَلَا) فيها خلاف، نقل المُهاباذي عن الأخفش أنها حرف، وهو نص الأخفش في الأوسط، قال: اعْلَمْ أن كان ما استثنيتَه بـ(حاشا) و(خلا) و(سوى) و(سواء) فهو جرٌّ أبدًا...، وقد وَهِمَ من نقل اتفاق النحويين على أن (خلا) يكون الاسم بعدها مخفوضًا ومنصوبًا، وأن النصب أكثر من الخفض".

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان من زعم إجماع النحويين على أمرين:

– الأول: الزعم بأن النحويين أجمعوا على أن (خلا) يجوز فيها وجهان: جر ما بعدها على أنها حرف جر، ونصبه على أنها فعل، ولكنه لم يسمِّ صاحب هذا النقل.

– والثاني: الزعم بأن النحويين أجمعوا على أن النصب بـ(خلا) أكثر من الخفض.

وقد ذكر أبو حيان توهيم من زعم هذين الأمرين في التذييل، فقال[٢]: "وأما (عدا) فـ(س) يقول: هي فعل، والأخفش يجعلها مثل (خلا)، و(خلا) فيها خلاف...، وذهب الجمهور إلى أن (خلا) تكون فعلًا وحرفًا، وقد وَهِمَ

(١) منهج السالك ص٢٣٢.

(٢) التذييل والتكميل ١١٦/١١، وينظر كلامه عنها-أيضًا-في باب المستثنى من التذييل والتكميل ٣١٧/٨، وارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣.

من نقل اتفاق النحويين على أن (خلا) يكون الاسم بعدها مخفوضًا ومنصوبًا، وأن النصب أكثر من الخفض".

أما الزعم الأول فلم أجزم بمن يعنيه أبو حيان هنا، ولكني وقفت على نص للسيرافي يرى فيه أنه لا خلاف بين النحويين في جواز النصب والجر بـ(خلا)، فقد قال بعد أن ذكر النصب بها[١]: "وقد تكون (خلا) حرف جر، ولم أعلم خلافا في جواز الجر بها".

وقد أصاب أبو حيان في كلامه؛ لأن المسألة ليست محل اتفاق بين النحويين، فمذهب سيبويه وأكثر البصريين هو ترجيح النصب بها إذا لم تُسبق بـ(ما)، وتعيُّنُه إذا سُبقت بها، إلا أن الكسائي والجرمي والفارسي والربعي أجازوا الجر بها مسبوقةً بـ(ما)-أيضًا-، على أن (ما) زائدة لا مصدرية، ورواه الجرمي عن بعض العرب[٢].

قال الفارسي[٣]: "الجرمي: جاءني القوم ما خلا زيدٍ، فيجر زيدا وإن جئت بـ(ما). لا أدري أجازه أم رواه. ووجهه: أنه جعل (ما) زائدة كما يجعلها زيادة في غير هذا الموضع".

---

(١) شرح السيرافي ٣/١٠٠.

(٢) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢/٣٥٠، والمقتضب ٤/٣٩١، والأصول ١/٢٨٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/٩٩، ١٠٠، وكتاب الشعر ١/٢٦، والمفصل ص ٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٠، وتوجيه اللمع ص ٢٢٥، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٥، والتذييل والتكميل ٨/٣١٧، ١١/١١٦، وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٤، وتوضيح المقاصد ٢/٦٨٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٢٢، والمساعد ١/٥٨٤، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٠٧، ٢٢٠٨، والهمع ٢/٢١٢، ٢١٣.

(٣) المسائل البصريات ٢/٨٧٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإلى الجر بها بعد (ما) أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

وبعد (ما) انصبْ، وَانْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ[١]

وقال في التسهيل[٢]: "يستثنى بـ(حاشا) و(عدا) و(خلا)، فيَجرر المستثنى أحرفًا، وينصبنه أفعالا، ويتعين الثاني لـ(خلا) و(عدا) عند غير الجرمي".

وقال في شرحه[٣]: "واتفق النحويون إلا أبا عمرٍو والجرميَّ على وجوب نصب المستثنى بـ(ما عدا) و(ما خلا)".

وقد أجاب الجمهور عن حكاية الجرمي عن العرب بأنها شاذة. قال ابن هشام[٤]: "وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه".

وأما قول الجرمي ومن وافقه: إن (ما) زائدة قبل (خلا) في هذه الحالة، فقد رده الجمهور بأنه يتعين أن تكون (ما) مصدرية لا زائدة؛ لما يأتي[٥]:

١- أن (ما) لا تكون زائدة أول الكلام؛ لأنها ضد الاعتناء الذي قدِّمت له.

٢- أنها إذا زيدت مع حرف الجر فلا تزاد قبله، بل بعده، فقياسهم هنا فاسد.

---

(١) ألفية ابن مالك ص ١١١.
(٢) تسهيل الفوائد ص ١٠٥.
(٣) شرح التسهيل ٣١٠/٢.
(٤) مغني اللبيب ص ١٧٩.
(٥) ينظر في هذه الردود: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٥، والجنى الداني ص٤٣٦، ٤٣٧، ومغني اللبيب ص ١٧٩، وتمهيد القواعد ٢٢٠٧/٥، ٢٢٠٨، والمقاصد النحوية ١٢٢/١، والتصريح ٥٦٦/١، والهمع ٢١٣/٢.

٣- بقول أبي حيان[١]: "أن دخول (ما) المصدرية على الفعل جائز منقـــاس، وزيادة (ما) قبل الفعل لا تنقاس، فكان حملها على ما ينقاس أولى".

وأما الأمر الثاني في هذه المسألة فهو توهيم أبي حيان لمن نقل اتفاق النحويين على أن النصب بـــ(خلا) أكثر من الخفض، مع أن أبا حيان نفســـه ذهب إلى هذا في تقريب المقرب، فقال[٢]: "وحاشا وحَشَى وخَلَا وعَدَا حروف إن جرَّت متعلقةً بما قبلها، وقلَّ الجر بهما".

ولم أقف على من قال بهذا الذي حكاه أبو حيان.

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه من نقل اتفاق النحويين علـــى أن (خلا) يكون الاسم بعدها مخفوضًا أو منصوبًا، وأن النصب أكثر مـــن الخفض؛ لأن النحويين حكوا خلافًا في المسألة.
- الثاني: أنني لم أجد من تابع أبا حيان على ذكر هذا التوهيم.
- الثالث: أن رأي الجمهور في المسألة هو الراجح، وهو تـــرجيح النصـــب بـــ(خلا) إذا لم تُسبق بـــ(ما)، وتعيُّنُه إذا سُبقت بها.

****

(١) التذييل والتكميل ٣١٧/٨.

(٢) تقريب المقرب ص ٦٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٨- توهيم ابن عصفور في نقله اتفاق النحويين على أن واو القسم بدل من الباء

قال أبو حيان(١): "وكذلك اختلفوا في الواو، فزعم الجمهور أنها بدل من الباء؛ لقربها منها مخرجًا ومعنًى، وزعم السهيلي أنها ليست بدلًا، بل هي حرف عطف، عطفت على قَسَمٍ محذوف، كما قالوا في واو (رُبَّ)، والمختار أنها ليست ببدل ولا حرف عطف، وأنها حرف موضوع للقسم؛ لأنها لو كانت بدلا ما اختلفت حركتها مع حركة الباء، ولأنها لم يثبت إبدالها في غير هذا، فيحملَ هذا عليه؛ ولأنها لو كانت للعطف لَمَا دخل عليها حرف العطف في قولهم: ووالله لأفعلن، وقال -تعالى-: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(٢)، وقد وَهِمَ ابن عصفور في نقله اتفاق النحويين على أن الواو بدل من الباء".

المناقشة:

في هذا النص وهَّمَ أبو حيان ابن عصفور في زعمه اتفاق النحويين على أن الواو في القسم بدل من الباء، ولم يتعرض لتوهيمه في كتبه الأخرى(٣).

ولم أقف على نص صريح لابن عصفور في كتبه يذكر فيه الإجماع الذي ذكره أبو حيان، ولكن ابن عصفور قال(٤): "والأصل في حروف القسم الباء، وذلك أنَّ فعل القسم إنّما هو (أقسم) أو (أحلف)، وهما لا يصلان إلَّا

(١) منهج السالك ص ٢٣٦.
(٢) من الآية ٩٢ من سورة الحجر.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٤٤/٧، وارتشاف الضرب ١٧١٧/٤، ١٧٧٢، والتذييل والتكميل ٣٥٩/١١.
(٤) شرح جمل الزجاجي ٥٢٤/١، ٥٢٥.

بالباء، فدلَّ ذلك على أنَّ الباء هي الأصل، ولذلك تصرّفتْ في هذا الباب أكثر من تصرف غيرها، فجرّت الظاهر والمضمر. والواو بدل من الباء".

فذكر ابن عصفور قولًا واحدًا في المسألة، وهو أن واو القسم بدل من الباء، فيمكن أن يفهم من اقتصاره عليه أنه يرى إجماع النحويين عليه.

وقد أصاب أبو حيان في توهيم ابن عصفور؛ لأن النحويين لم يتفقوا على أن واو القسم بدل من الباء، وإنما اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

- القول الأول: أن واو القسم بدل من الباء، وهذا قول جمهور النحويين(١)، ومما احتجوا به:

- أن الباء والواو متقاربتان في المخرج، فهما من الشفتين(٢).

- أن الباء هي الأصل في التعدية، ومعناها إيصال معنى الحلف إلى المحلوف، فلذلك كانت أوْلى، إذ كانت مفيدةً هذا المعنى(٣).

---

(١) ينظر: المقتضب ١٧٨/١، والأصول ٤٢٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٧/٤، والتعليقة ١٥٩/٢، وسر صناعة الإعراب ١٢١/١، ٦٣٨/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٢٤١/١، والمفصل ص ٢٩٢، واللباب للعكبري ٣٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٨، ٩٩/٩، والبسيط لابن أبي الربيع ٩٢٥/٢، والجنى الداني ص ٤٥، ١٥٤، والهمع ٣٩١/٢، ٣٩٣.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٧/٤، وسر صناعة الإعراب ١٤٤/١، ٦٣٩/٢، واللباب للعكبري ٣٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٩، والتذييل والتكميل ٣٥٩/١١، والجنى الداني ص١٥٤، والبرود الضافية ١٧١٢/١، والهمع ٣٩٣/٢.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١٤٣/١، ١٤٤، ٦٣٩/٢، واللباب للعكبري ٣٧٥/١، وشرح المفصل ٣٣/٨، والجنى الداني ص ١٥٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- أن معنى الباء قريب من معنى الواو؛ لأن الواو للجمع، والباء للإلصاق، والإلصاق جمع في المعنى(١).

- أن واو القسم لما كانت هي الخافضة مكان الباء، جاز أن تدخل عليها حروف العطف فتقول: والله، ووالرحمن، ثم والله لأخرجن(٢).

- أن واو القسم لما كانت عوضًا عن الباء لم يجز الجمع بينهما؛ فلا يقال: وبالله لأفعلنَّ، وتجعلهما حرفَيْ قسم(٣).

- القول الثاني: أن واو القسم أصلها واو العطف. ذهب إليه السهيلي، فقال(٤): "ومنها ما لا يدخل على مضمر كذلك، وهي واو القسم وتاؤه ....، وأما الواو فلأنها تشبه واو العطف لفظًا ومعنًى، وواو العطف لا تدخل على ضمير متصل...، وهذا على طريق التقريب هنا، ولعلنا أن نكشف سرها كشفًا كليًّا، فتعلم حينئذ أنها واو عطف، وأنها لا يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمر، وأن المخفوض بها في القسم إنما انخفض بالعطف على محلوف به، وذلك المحلوف به إما اسم في معنى هذا المخفوض وإما غيره، فقد يكون للمحلوف به اسمان أو أكثر".

فاحتج السهيلي بأمرين:

- أن واو العطف لا تدخل على مضمر مخفوض البتة، وكذا واو القسم.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣٥٩/١١، والبرود الضافية ١٧١٢/١، والهمع ٣٩٣/٢.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٠/٣، والتعليقة ١٥٩/٢، والإنصاف ص ٤٤٧، والجنى الداني ص ١٥٤.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٣٢٥، وشرح المفصل ٩٩/٩.

(٤) أمالي السهيلى ص ٤٤، ونتائج الفكر ص ٨٣.

- أنك إذا قلت: ووالله لأفعلن؟، فقد دخلت الواو على فعل مضمر، فكأنك قلت: وأحلف بالله، ثم عطفت.

ورد النحويون قول السهيلي بأمرين:

- الأول: أنه قول متكلف جدًّا، ويحتاج إلى تقدير، قال أبو حيان(١): "وهو قول متكلف جدًّا؛ إذ يُحتاج في كل مكان يُبدأ فيه بالقسم بالواو أن يتكلف قبل ذلك مقسم به محذوف هو والفعل الذي يتعلق به حرف الجر؛ وهذا بعيد جدًّا".

- والثاني: أنه لو كان أصلها واو العطف لم تدخل عليها واو العطف، كما دخلت في قول الشاعر:

أَرِقْتُ، فلم تَخْدَعْ بِعَيْنَيَّ خَدْعَةٌ وَوَاللهِ ما دَهْرِي بِعُشْقٍ ولا سَقَمْ(٢)

- القول الثالث: أن واو القسم ليست بدلًا من الباء، وليست حرف عطف، وإنما هي حرف موضوع للقسَم برأسه. حكاه أبو حيان عن بعضهم، واختاره(٣)، واحتج بما يأتي:

- أنها لو كانت بدلا من الباء ما اختلفتا في الحركة، كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في وِشاح حين قالوا: إِشاح.

---

(١) التذييل والتكميل ٣٦٠/١١.

(٢) ينظر هذا الرد في ارتشاف الضرب ١٧٧٢/٣، ١٧٧٣، والبسيط لابن أبي الربيع ٩٢٦/٢، والبرود الضافية ١٧١١/١، والهمع ٣٩٤/٢. والبيت من الطويل، وتخريجه في هذه المصادر، وهو لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ص ٣٠٨، والحيوان ٩٦/٦، وأساس البلاغة: خدع ٢٣٤/١.

(٣) التذييل والتكميل ٣٥٩/١١، وارتشاف الضرب ١٧١٧/٤، ١٧٧٢ وينظر: البرود الضافية ١٧١٢/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– أن الواو لم توجد قط بدلا من الباء؛ لأنها ليست من مخرجها، ولما بينهما من المضادة؛ إذ في الواو لين، وفي الباء شدة(١).

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم يظهر أمران:

– الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه ابن عصفور في نقله اتفاق النحويين على أن الواو في القسم بدل من الباء؛ لأن في المسألة ثلاثة مذاهب.

– الثاني: أنني لم أجد من ذكر هذا الوهم لابن عصفور قبل أبي حيان، ولا من تابعه على ذكره.

****

١٩- توهيم ابن عصفور في جعله (مُصاباً) اسم مصدر لا يعمل إلا حيث سُمِعَ

قال أبو حيان(٢): "ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أن كل فعل يجاوز ثلاثة أحرف فإنه يجوز أن يأتي مصدره على قياس مفعوله قياسًا مطردًا، فهذا النوع من اسم المصدر يجري مجرى المصدر في جميع أحكامه. والاصطلاح الثاني من اسم المصدر: هو ما كان أصل وضعه لغير المصدر، كالثواب والعطاء...، فهذا النوع من اسم المصدر فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين، ذهب البصريون إلى أن شيئا من هذه لا يعمل، وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله...، وجعل الأستاذ أبو الحسن بن عصفور قول الشاعر:

(١) التذييل والتكميل ٣٥٩/١١، وينظر: البرود الضافية ١٧١٢/٢.
(٢) منهج السالك ص ٣١٦، ٣١٧.

أَظلومُ إِنَّ مُصابَكُم رَجُلًا[١]

من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سُمِعَ. وذلك وَهْمٌ فاحشٌ؛ لأن مصابًا من اسم المصدر القياسي من (أَفْعَلَ) المعتلِّ العين، ألا ترى أن فعله (أَصَابَ)؟ فهو من المقيس الذي أجمع عليه الكوفيون والبصريون".

المناقشة:

في هذا النص وهَّم أبو حيان ابن عصفور في جعله (مصابًا) من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سُمِعَ، وذكر أن الصواب أنه من المقيس الذي أجمع البصريون والكوفيون على إعماله عمل المصدر[٢]؛ لأن أبا حيان ذكر قبل هذا النص أن اسم المصدر ينقاس بناؤه من الثلاثي على (مَفْعَلٍ) أو (مَفْعِلٍ)، ومن غير الثلاثي على وزن مفعوله، وأن النحويين أجمعوا على أنه يعمل عمل المصدر، وأن من شواهده البيت المذكور.

وقد أشار أبو حيان إلى هذا الوهم في التذييل والتكميل، فقال[٣]: "وجعل ابن عصفور:

---

(١) هذا صدر بيت من الكامل، نسب إلى الحارث بن خالد المخزومي، وهو في شعره ص ٩١، ونسب إلى العرجي، وهو في ديوانه ص ٣١٩، وينظر: مجالس ثعلب ص ٢٢٤، الأصول ١٣٩/١، والتذييل والتكميل ١٠٢/١١، ١٠٤، وأوضح المسالك ٢١٠/٣، والمغني ص ٦٩٧، ٨٨٢.

(٢) ينظر: الأصول ١٣٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٢٤٨/٤، وارتشاف الضرب ٢٢٦٣/٥، وأوضح المسالك ٢٠٩/٣، وإرشاد السالك ٥٢٢/١، والمساعد ٢٣٩/٢، والمقاصد الشافية ٢٣٨/٤، وتمهيد القواعد ٣٨١٢/٨، والمقاصد النحوية ١٤٠٠/٣، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢، والتصريح ٦/٢، والهمع ٥١/٣.

(٣) التذييل والتكميل ١٠٤/١١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أظلوم إن مصابكم رجلًا

من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سُمِعَ. وذلك وهم فـاحش؛ لأن (مصابًا) من اسم المصدر القياسي من (أفعل) المعتل العين؛ ألا ترى أن فعله (أصاب)، فهو من المقيس الذي أجمع عليه البصريون والكوفيون".

وقد قال ابن عصفور(١): "وهذا الذي ذُكِرَ من إعمال المصدر في هـذا الباب إنما يجوز في المصدر الجاري، وأما الاسم الذي في معنى المصدر فلا يعمل إلا حيث سُمِعَ، وذلك في مثل قول الشاعر...، وكذلك قوله:

أَظلومُ إنَّ مُصابَكُم رجلًا أَهدى السلامَ تحيةً ظُلُمُ

يريد: إنَّ إصابَتَكُم. وأَهل الكوفة يجيزون ذلك، ويجعلونه مقيسًا، وهذا خطأ؛ لأنَّه لم يكثر كثرةً تُوجِبُ القياس".

مع أن ابن عصفور ذكر في المقرب أن مثل هذا من اسم المصدر المقيس، فقد ذكر صوغ اسم المصدر من الثلاثي، ثم قال(٢): "وإن كان أَزْيَدَ جاء منه اسم الزمان والمكان والمصدر على حسب اسم المفعول، فتقول: مُكْرَمٌ ومُمْرَقٌ في المصدر والزمان والمكان كما في اسم المفعول".

ويبدو أن ابن عصفور لم يكن أول من زعم أن المصاب من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سُمِعَ، فقد حكاه ابن السراج عن بعضهم، ولم يسمِّهِ، فقال(٣): "وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر، فقالوا: عَجِبْتُ من طَعَامِكَ طعامًا، يريدون: من إِطْعَامِكَ، وعجبت من دُهْنِكَ لِحْيَتَكَ، يريدون: من دَهْنِكَ، قال الشاعر:

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٧.
(٢) المقرب ٢/١٣٧.
(٣) الأصول ١/١٣٩، وينظر مثله في البديع لابن الأثير ١/٥٢٥.

أَظُلَيْمَ إنَّ مُصابَكُم رَجُلًا أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَةً ظُلْمُ

أراد: إنَّ إِصَابَتَكُمْ".

وقد ذكر ابن مالك أن إعمال هذا النوع من اسم المصدر قياسي، فقال[١]: "ومثله من المصادر المبدوءة بميم مزيدة كثير، فما كان فعله ثلاثيًّا فميمه مفتوحة، وما كان من غير ثلاثي فميمه مضمومة، كأنه اسم مفعول لذلك الفعل، وهي في العمل كالمصادر الأُخَرِ". ثم أنشد البيت.

وقد تابع ابن عقيل أبا حيان على توهيم ابن عصفور في جعله (مصابًا) من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سُمِعَ، فقال[٢]: "وقول ابن عصفور في قوله:

أَظلومُ إنَّ مُصابَكُم رجلًا أَهدى السلامَ تحيةً ظُلُمُ

إنه من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سُمع. وَهْمٌ".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه ابن عصفور في جعله (مُصَابًا) من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سُمِعَ؛ لأنه من اسم المصدر القياسي.
- الثاني: أن النحويين أجمعوا على أن هذا النوع من اسم المصدر يعمل كالمصدر.
- الثالث: أن أبا حيان لم يُسبق إلى ذكر هذا التوهيم، وقد تابعه عليه ابن عقيل.

****

(١) شرح التسهيل ٣/١٢٤.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٣٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢٠-توهيم الناظم وابنه في دعواهما الإجماع على امتناع

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور

قال أبو حيان(١): "ووَهِمَ ابنُ الناظم الشيخ بدر الدين في شرح هذه الأرجوزة، فذكر أنه لا خلاف في امتناع الفصل بينه -أي: بين الفعل- والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور، كالحال والمنادى، ولم يَعْرِف الخلافَ في الفصل بالحال؛ لأنه لم يكن صاحب اطلاع، وكذلك أبوه الناظم لم يحفظ خلافًا في هذه المسألة، بل ادَّعَى الإجماع في منع الفصل في الحال، قال في (ما أحسن زيدًا مقبلًا): لو قلت: ما أحسن مقبلًا زيدًا! لم يجز بإجماع، فابن الناظم اتبع أباه في دعوى الإجماع".

المناقشة:

في هذا النص وهَّم أبو حيان الناظمَ وابنَه في دعواهما الإجماع على امتناع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور.

وقد ذكر أبو حيان في كتبه الأخرى قول الناظم وابنه، ثم خطَّأه بقوله(٢): "وما ذكراه ليس بصحيح"، وبقوله(٣): "وليس كما ذكرا".

والذي حكاه أبو حيان عنهما صحيح، فقد قال ابن مالك(٤): "ولا خلاف في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور، نحو: ما

---

(١) منهج السالك ص٣٨١.
(٢) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٧١.
(٣) التذييل والتكميل ١٠/٢١٠.
(٤) شرح التسهيل ٣/٤٠.

أَحْسَنَ زيدًا مقبلًا، وأكرِمْ به رجلًا، فلو قلت: ما أحسن مقبلًا زيدًا، وأَكْرِمْ رجلًا به؛ لم يجز بإجماع".

وقال-أيضًا-(١): "ولا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور".

وقال ابن الناظم(٢): "لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف، والجار والمجرور؛ كالحال والمنادى".

وقد تابع ابن هشام وابن القيم والسيوطي ابنَ مالك في دعواه(٣).

أما دعوى الإجماع التي ذكرها الناظم وابنه فقد ردَّها أبو حيان، وبيَّنَ أن الصواب أنها غير صحيحة، وأن فيها خلافًا بين النحويين.

فمما ورد فيه الخلاف في الفصل بين الفعل والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور ما يأتي:

١- الفصل بالمنادي: أجاز ابن مالك نفسه الفصل بالمنادى بين فعل التعجب والمتعجب منه، فقال(٤): "ورُوِيَ أنَّ عَلِيًّا-ﷺ-مرَّ بعمَّارٍ، فمسح التراب عن وجهه، وقال: أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلًا، ففصل بين (أَعْزِزْ) و(أَنْ أَرَاكَ) بـ(عَلَيَّ) و(أبا اليقظانِ)، وهذا مُصَحِّحٌ الفصلَ بالنداء".

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢.
(٢) شرح ابن الناظم ص٣٣١.
(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢٦٥/٣، وإرشاد السالك ٥٧٠/١، والهمع ٤٠/٣.
(٤) شرح التسهيل ٤١/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال-أيضًا-[١]: "وعلى الفصل بالنداء في هذا الكلام اعتمدتُ حين قلت: وكذا فصله بنداء، فلك أن تقول: أَحْسِنْ يا زيدُ بعمرٍو، فتفصل بالنداء بين (أَحْسِنْ) وفاعله المتعجب منه، وهو أسهل من الواقع في هذا الكلام؛ لأن في الكلام فصلًا بالجار والمجرور والنداء معًا، فإذا فُصِلَ بالنداء وحده أو بالجار والمجرور وحده كان أسهلَ وأحقَّ بالجواز".

وذكره غيره-أيضًا-[٢].

٢- الفصل بالحال: أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال، نحو: ما أحسن مجردةً هندًا[٣].

٣- الفصل بالمصدر: أجازه الجرمي الفصل بالمصدر، نحو: ما أحسن إحسانًا زيدًا، ومنعه الجمهور؛ لمنعهم أن يكون له مصدر[٤].

٤- الفصل بـ(لولا) ومصحوبها: أجازه ابن كيسان، نحو: ما أحسن لولا بخلُه زيدًا[٥]، قال أبو حيان وغيره: "ولا حجة له على ذلك".

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/٧٥٠، ٧٥١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٧١، والتذييل والتكميل ١٠/٢١١، وشرح ابن عقيل ٣/١٥٧، والمساعد ٢/١٥٧، والأشموني ٢/٣٦٩، والتصريح ٢/٦٥، وهمع الهوامع ٣/٤٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٧١، وتوضيح المقاصد ٢/٨٩٩، والمساعد ٢/١٥٨، والأشموني ٢/٣٦٩، وهمع الهوامع ٤/٤٠.

(٤) ينظر: السابق: نفسه، والتصريح ٢/٦٥.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٠٩٤، وارتشاف الضرب ٤/٢٧٠٢، وتوضيح المقاصد ٢/٨٩٩، والمساعد ٢/١٥٨، والمقاصد الشافية ٤/٥٠٣، وتمهيد القواعد ٦/٢٦٣٤، وشرح الأشموني ٢/٣٦٩، والتصريح ٢/٦٥، والهمع ٣/٤١.

فمما سبق يتبين أن الفصل بين الفعل والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور فيه خلاف بين النحويين، فقد أجاز بعضهم الفصل بالحال والمنادى والمصدر و(لولا)، وإن كان الجمهور على خلاف ذلك.

وقد رد المرادي دعوى الناظم وابنه، فقال[١]: قال في شرح الكافية: لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور. وتبعه الشارح في نفس الخلاف عن غير الظرف والمجرور، قال: كالحال والمنادى. وليس كما زعما".

وانتقده الشيخ خالد الأزهري، فقال[٢]: "وكذلك لا تقول: ما أحسن يا عبد الله! زيدًا؛ بالفصل بالمنادى بين (أحسن) ومعموله، بلا خلاف، كما يؤخذ من كلام الشارح". ثم انتقد هذه الدعوى، فقال: "وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه".

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر ثلاثة أمور:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه الناظم وابنه في دعواهما الإجماع على امتناع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب بغير الظرف والجار والمجرور، فقد حكى أبو حيان وغيره الخلاف في المسألة.
- الثاني: أنني لم أجد من ذكر هذا الوهم قبل أبي حيان.
- الثالث: أن المرادي والشيخ خالد تابعا أبا حيان في توهيم الناظم وابنه في دعواهما الإجماع في هذه المسألة.

****

(١) توضيح المقاصد ٢/٩٠٠.
(٢) التصريح ٢/٦٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢١-إيهام كلام ابن عصفور تحتم عدم لحوق علامة التأنيث

لـــ(نعم) و(بئس) إذا كان فاعلهما مذكرًا كُنِّيَ به عن مؤنث

ذكر أبو حيان أن من أحكام فاعل (نعم) و(بئس) أنه: "إذا كان المـــذكر كُنِّيَ به عن مؤنثٍ، أو المؤنثُ كُنِّيَ به عن مُذَكَّرٍ، فإنه يجوز لك أن تعاملـــه معاملة ما كني به عنه، فتقول: هذه الدار نعمت البلد، وهذا البلد نعم الـــدار ...، وترك التاء أجود في (نِعْمَ الثَّوَابُ الجَنَّةُ). وفي كلام ابن عصـــفور فـــي الشرح الكبير ما يُوهِمُ أنك إذا قلت: هذا البلدُ نِعْمَ الدارُ؛ لا تُلْحِـــقُ العلامـــةَ، وإن كانت الدار عَنَيْتَ بها البلدَ، والدار مؤنثة، والبلد مذكر، وينبغي أن يفهم أن ذلك ليس على سبيل التحتُّمِ، بل ذلك على سبيل الجواز"(١).

المناقشة:

في هذا النص ذكر أبو حيان أن كلام ابن عصفور يوهم تحـــتم عـــدم لحوق علامة التأنيث لـــ(نعم) و(بئس) إذا كان فاعلهما مذكرًا قد كُنِّيَ به عن مؤنث، وذكر أن هذا ليس على سبيل التحتم، وإنما هو جائز.

وقد ذكر أبو حيان هذا الإيهام-أيضًا-في التذييل والتكميل، فقال(٢): "وفي كلام ابن عصفور في الشرح الكبير ما يوهم أنك إذا قلت: هذا البلدُ نِعمَ الدارُ؛ لا تلحق العلامة، وإن كان الدار عنيت بها البلد، والدار مؤنثة، والبلد مذكر".

وتعرض أبو حيان لهذه المسألة في الارتشاف(٣)، ولكنـــه لـــم يـــذكر الإيهام الواقع في كلام ابن عصفور.

---

(١) منهج السالك ص٤٠٠.

(٢) التذييل والتكميل ١٤٢/١٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٥٦/٤.

وهذا الذي ذكره أبو حيان صحيح، فقد قال ابن عصفور[١]: "وفاعلهما إذا كان اسمًا مذكرًا لم تلحقه علامة التأنيث، وإن كان مؤنثًا جاز إلحاق علامة التأنيث على معنى جماعة، وحذفها على معنى جمع كما تقدم، إلَّا أن يكون مذكرًا كُنِّيَ به عن مؤنث، أو مؤنثًا كنِّيَ به عن مذكر فإنّك تعامل الفاعل إذ ذاك معاملة ما كَنَّيْتَ به عنه، فتقول: هذه الدارُ نِعمَت البلدُ، فتُلحِقُ العلامة وإن كان البلد مذكرًا، لأنّك أردتَ به الدار، وتقول: هذا البلدُ نِعمَ الدارُ، فلا تلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة، لأنّك عنيت بها البلد، وهو مذكر".

وقد بَيَّنَ أبو حيان أن ابن عصفور اتبع في كلامه هذا ظاهِرَ كلام سيبويه الذي قال فيه[٢]: "ومن قال: نِعْمَ المرأةُ؛ قال: نِعْمَ البلدُ، وكذلك: هذا البلدُ نِعْمَ الدارُ، لَمَّا كانت البلدَ ذُكّرتْ. فلزم هذا في كلامهم لكثرته، ولأنه صار كالمثَل، كما لزمت التاء في: ما جاءت حاجتَكَ".

ثم ذكر أبو حيان أنه ليس مقصودُ سيبويه التحتمَ والوجوبَ، وإنما هو يعني اللزوم الأكثريَّ أو الغالبَ، فقال[٣]: "لأنه قال: فَلَزِمَ هذا في كلامهم، لكن القياس يقبله، والنحويون قالوه، فُيحمل كلام (س) على أنه أراد باللزوم لزومًا أكثريًّا، كما قال في (كَأَيِّنْ مِن رجلٍ): إنّ (مِنْ) لَزِمَتْ. ثم صَرَّح بأنَّ أكثر العرب هم الذين يُلحقونها لا كلهم".

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٦٠٧/١.

(٢) الكتاب ١٧٩/٢، وينظر: التذييل والتكميل ١٤٢/١٠.

(٣) التذييل والتكميل ١٤٢/١٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإن كان كلام ابن عصفور في شرح الجمل قد أوهم تحتم عدم لحوق علامة التأنيث، فإنه في المقرب قد صرح بالجواز، فقال(١): "فإن كان المذكر قد كُنِّيَ به عن مؤنث ألحقتَهما علامة التأنيث إن شِئْتَ؛ نحو قولك: هذه الدار نعمت البلدُ؛ لأنّ البلد هنا كناية عن الدار...، وإن كان المؤنث قد كني به عن مذكر كان ترك العلامة إذ ذاك أحسن منه قبل أن يكون كنايةً عنه، نحو قولك: هذه البلد نعم الدارُ".

وذكر مثله في مُثُلِ المقرَّبِ(٢).

والذي ذكره أبو حيان ذكره النحويون من قبل، وصرحوا أن المسألة على الجواز(٣)، قال الفراء(٤): "فإذا مضى الكلام بمذكر قد جُعِلَ خبره مؤنثا مثل: الدارُ مَنْزِلُ صِدْقٍ، قلت: نعمتْ منزلًا، كما قال: ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾(٥)، وقال: ﴿حَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾(٦)، ولو قيل: وساء مصيرا، وحسن مرتفقا؛ لكان صوابًا، كما تقول: بئس المنزل النار، ونعم المنزل الجنة. فالتذكير والتأنيث على هذا، ويجوز: نِعْمَتِ المنزلُ دارُك، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفا للدار، وكذلك تقول: نعم الدار منزلك، فتذكِّرُ فعل الدار إذ كانت وصفا للمنزل".

---

(١) المقرب ٦٧/١، ٦٨.
(٢) مُثُلُ المقرب ص ١٢٨، ١٢٩.
(٣) ينظر: المقتضب ١٤٩/٢، والأصول ١١٤/١، والتعليقة ٣٢٥/١، والمفصل ص ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش 7/136، وشرح الكافية للرضي ١١٢٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٣، وينظر-أيضًا-: تمهيد القواعد ٢٥٧٠/٥، والهمع ٢٩٤/٣.
(٤) معاني القرآن ٢٦٧/١.
(٥) من الآية ٩٧ من سورة النساء.
(٦) من الآية ٣١ من سورة الكهف.

وقد أَيَّدَ أبو حيان ما قاله بالقياس وإجماع النحويين، فقال[١]: "لكن القياس يقبله، والنحويون قالوه".

ومما ورد شاهدًا على الجواز قول ذي الرمة:

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفَرَةٌ دَعائمُ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ[٢]

والشاهد فيه: أن (نِعْمَ) قد أُنِّثَ لأن المخصوص بالمدح مؤنث، مع أن الفاعل مذكر، وهو (زورق البلد)؛ لأنه يريد الناقة، فأنّث على المعنى؛ لأنه كنى به عن الحُرَّةِ، وهي الناقة[٣].

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر ثلاثة أمور:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا فيما أخذه على ابن عصفور من إيهام كلامه وجوب عدم لحوق علامة التأنيث لـ(نعم) و(بئس) إذا كان فاعلهما مذكرًا كُنِّيَ به عن مؤنث.

- الثاني: أنني لم أجد من أشار إلى هذا الإيهام في كلام ابن عصفور قبل أبي حيان ولا بعده.

- الثالث: أنني لم أجد من أشار إلى وجوب ما أوهمه كلام ابن عصفور، بل أجمع النحويون على أنه جائز.

****

(١) التذييل والتكميل ١٤٢/١٠.
(٢) البيت من البسيط لذي الرمة، وهو في ديوانه ص ١٧٤، والكتاب ١٢/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٢/٣، والمفصل ص ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٧، وشرح الكافية للرضي ١١٢٧/٢، وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٠، ٤٢٢.
(٣) ينظر: شرح المفصل ١٣٦، ١٣٧، وخزانة الأدب ٤٢٠/٩، ٤٢١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢٢-توهيم الناظم في زعمه تحويل (عَلِمَ) من (فَعِلَ) إلى (فَعُلَ) فيما جرى مجرى (نِعْمَ)

قال أبو حيان(١): "العرب تجعل "فَعُلَ" مقصودا به المدحُ إن كان من أفعال المدح، والذمُّ إن كان من أفعال الذم، نحو: ظَرُفَ ولَؤُمَ، كـ(نِعْمَ) و(بِئْسَ)، فتثبت له جميع أحكام (نعم) و(بئس)، فإن كان الفعل على وزن (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) حول إلى (فَعُلَ)، وصار المتعدي منهما لازمًا، وشَذَّت العرب في ثلاثة ألفاظ فلم تُحَوِّلْهَا، وهى (عَلِمَ) و(جَهِلَ) و(سَمِعَ)، بل استعملتها استعمال (نِعْمَ) على صيغتها من غير تحويل، لكنها جعلتها لازمة، فقالت: عَلِمَ الرجلُ زيدٌ، وجَهِلَ الرجلُ زيدٌ، وسَمِعَ الرجلُ زيدٌ. وقد وَهِمَ الناظم في بعض تصانيفه، فمثَّل بقوله: (عَلُمَ الرجلُ زيدٌ) فيما حُوِّلَ من (فَعِلَ) إلى (فَعُلَ)، ولم يعلم النقل في ذلك، ولكن العرب استعملت (عَلِمَ) استعمال (نِعْمَ) على وضعه الأصلي من غير تحويل".

المناقشة:

في هذا النص وهَّم أبو حيان الناظمَ في تمثيله في بعض تصانيفه بقوله: (عَلُمَ الرجل زيدٌ) لما حُوِّلَ من (فَعِلَ) إلى (فَعُلَ) للدلالة على المدح.

وقد عرض أبو حيان لهذه المسألة في الارتشاف، ولم يذكر ما قاله ابن مالك، بل ذكر أن من النحويين من أجاز في هذه الأفعال الثلاثة: سَمُعَ وجَهُلَ وعَلُمَ(٢)، ولم يذكر أنه وَهْمٌ منهم.

---

(١) منهج السالك ص٤٠١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٥٧.

وأما في التذييل فكأنه عرَّضَ بوهم ابن مالك، حيث قال[١]: "وفي كلام الشارح التمثيل في المحوَّلِ من (فَعِلَ) إلى (فَعُلَ) قوله: وعَلُمَ الرجل فلانٌ. ونصَّ النحويون على أنَّ الفعل إذا كان على وزن (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) حُوِّلَ إلى (فَعُلَ)، وصار المتعدي منها لازمًا، وإنَّ العرب شَذَّتْ في ثلاثة ألفاظ، فلم تُحَوِّلْها بل أبقتها على أصلها من الوزن، واستعملَتْها استعمال (نِعْمَ) من غير تحويل، لكن جعلتْها لازمةً، وهي (عَلِمَ) و(جَهِلَ) و(سَمِعَ)، فتقول: عَلِمَ الرجلُ زيدٌ، وجَهِلَ الرجلُ عمرٌو، وسَمِعَ الرجلُ عمرٌو؛ إذا أرادوا المبالغة في علمه وجهله وسماعه".

وهذا الذي ذكره أبو حيان صحيح، فإن ابن مالك ذكر هذا المثال في شرح الكافية الشافية، فقال[٢]: "ثم نبهَّتُ على أن العرب تبنى من كل ثلاثي فعلا على (فَعُلَ)، وتجريه مُجرى (نِعْمَ)، كقولهم: عَلُمَ الرجلُ زيدٌ".

وقال في شرح التسهيل[٣]: "وأما أمثلة المحوّل من (فَعَل) و(فَعِلَ) فمنهما قول العرب: لقَضُوَ الرجلُ فلانٌ، وعَلُمَ الرجلُ فلانٌ، بمعنى: نِعْمَ القاضي هو، ونِعْمَ العالِمٌ هُوَ".

وقال-أيضًا-[٤]: "وأما أمثلة المحول من (فعل) و(فعل) فمنها قول العرب: لَقَضُوَ الرجلُ فلانٌ، وعَلُمَ الرجلُ فلان".

---

(١) التذييل والتكميل ١٠/١٤٤، ١٤٥.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١١١٥.
(٣) شرح التسهيل ٣/٢١.
(٤) شرح عمدة الحافظ ٢/٧٩٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والذي وَهَّمَ فيه أبو حيان ابن مالك حكاه ابن السراج عن قومٍ، من غير أن يحددهم، فقال(١): "وقال قوم: لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب (نعم) و(بئس)، فتحولها إلى (فَعُلَ)، فتقول: عَلُمَ الرجلٌ زيدٌ، وضَرُبَتِ اليَدُ يَدُهُ...، وقد حُكِيَ عن الكسائي أنه كان يقول في هذا: قَضُوَ الرجلُ، ودَعُوَ الرَّجُلُ".

بل إن هذا المثال ذكره غير واحد من النحويين قبل ابن مالك، ومنهم: ابن الأثير(٢)، وابن يعيش(٣)، ومعنى هذا أن ابن مالك مسبوق إلى هذا المثال، ولم يكن أول من مثَّلَ به.

وتابع ابن الناظم أباه في ذكر هذا المثال، حيث قال(٤): "والمراد بهذه العبارة التنبيه على أن العرب تبني من كل فعل ثلاثي فعلا على (فَعُلَ) لقصد المدح أو الذم، وتجريه في الاستعمال وعدم التصرف مُجْرَى (نِعْمَ) كقولك: عَلُمَ الرجل زيد".

كما تابعه الشيخ خالد كذلك(٥).

والسبب في توهيم أبي حيان للناظم: أن النحويين قد نصوا على أن العرب شذَّت في هذه المسألة في ثلاثة أفعال، فلم تحوِّلها إلى صيغة (فَعُلَ)

---

(١) الأصول في النحو ١/١١٥، ١١٦.
(٢) ينظر: البديع ٢/٤٠٢، ٤٠٣.
(٣) ينظر: شرح المفصل ٧/١٢٩.
(٤) شرح ألفية ابن مالك ص ٣٣٨.
(٥) ينظر: التصريح ٢/٨٥.

للدلالة على المدح أو الذم، واستعملتها على وزنها الأصلي، وهي (عَلِمَ) و(جَهِلَ) و(سَمِعَ)[١].

وممن نَصَّ على ذلك قبل أبي حيان: الكسائي وابن السراج[٢].

وقد أشار المرادي وابن عقيل وغيرهما[٣] إلى هذا الوهم الذي وقع فيه الناظم، فقال المرادي[٤]: "مثَّلَ في شرح الكافية وشرح التسهيل بـ(عَلُمَ الرجلُ)، وذكر ابن عصفور أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحوِّلها إلى فَعُل، بل استعملتها استعمال (نعم) من غير تحويل، وهي: عَلِم وجَهِل وسَمِع".

وقال ابن عقيل معقِّبا على كلام ابن مالك في شرح التسهيل[٥]: "وظاهر قوله: (قول العرب) سماعُ (عَلُمَ الرجلُ فلانٌ) بضم عين (عَلُمَ)، ونَصَّ غيره على أن (عَلِمَ) و(جَهِلَ) و(سَمِعَ) تبقى على لفظها عند قصد هذا الاستعمال، ولا تحول إلى (فَعُلَ) بضم العين".

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٥٦/٤، وتمهيد القواعد ٢٥٨٢/٥، وهمع الهوامع ٢٩/٣

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١١٦/١، وقول الكسائي في الارتشاف ٢٥٠٧/٤، وتمهيد القواعد ٢٥٨٢/٥.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٩٢٧/٢، وشرح التسهيل للمرادي ص ٦٣٥، والمساعد ١٣٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٨/٣، ١٦٩، وتمهيد القواعد ٢٥٨٢/٥، وشرح الأشموني ٣٨٠/٢.

(٤) توضيح المقاصد ٩٢٧/٢.

(٥) المساعد على ١٣٨/٢، وينظر: شرح ابن عقيل ١٦٨/٣، ١٦٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تعقيب:

بعد دراسة هذا التوهيم تظهر الأمور الآتية:

- الأول: أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيم ابن مالك في تمثيله بـ(عَلُمَ الرجلُ زيدٌ) على ما حُوِّلَ من (فَعِلَ) إلى (فَعُلَ) لإفادة المدح؛ لأن (عَلِمَ) استعملته العرب على وزنه الأصلي لإفادة المدح، وأشار إلى هذا الكسائي وابن السراج وغيرهما.

- الثاني: أن الذي وَهَّمَ فيه أبو حيان ابن مالك حكاه ابن السراج عن قومٍ، ولم يسمِّهم.

- الثالث: أن ابن الأثير وابن يعيش سبقا ابن مالك في إيراد هذا المثال على تحويل (عَلِمَ) إلى (فَعُلَ).

- الرابع: أن ابن الناظم تابع والده في وهمه في هذه المسألة.

- الخامس: أن ابن عقيل والمرادي وناظر الجيش والأشموني تابعوا أبا حيان على توهيم الناظم، وبعضهم وَهَّمَ ابنه -أيضًا-.

****

الخاتمة

بعد هذه الجولة مع النصوص التي وهَّمَ فيها أبو حيان النحويين في كتابه (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) خرج البحث ببعض النتائج التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- أن أبا حيان كان يسمِّي من يوهِّمه غالبًا، وذلك في ثلاث عشرة مسألة، ولم يُسَمِّ مَنْ وَهَّمَه في تسع مسائل، بل اكتفى بذكر عبارة "وقد وَهِمَ بعض أصحابنا"، أو "وقد تَوَهَّمَ ذلك بعضُ الناس" ونحوهما.

٢- أن المسائل التي لم يسمِّ فيها أبو حيان من وهَّمهم في منهج السالك كان إذا عرض لها في كتبه الأخرى صرَّحَ بأسمائهم، وخاصة ارتشاف الضرب والتذييل والتكميل.

٣- أن أكثر النحويين الذي صرح أبو حيان بتوهيمهم في منهج السالك هو ابن عصفور، وذلك في أربع مسائل، ثم ابن مالك في ثلاث مسائل، ثم الجزولي في مسألتين، وأما المسائل التي لم يصرح فيها باسم من يوهمه فكان أكثرها من نصيب ابن عصفور.

٤- أن مسائل التوهيم التي وردت في منهج السالك اختلف تناول أبي حيان لها في كتبه الأخرى على ثلاثة أضرب، وذلك على النحو الآتي:

أ- أنه كان يستعمل فيها غالبًا لفظ (الوهم) وما اشتق منه، كما في مسألة توهيم ابن معط في منعه توسيط خبر (ما دام)، وكما في مسألة توهيم من زعم انفراد سيبويه بإنابة صفة المصدر عن الفاعل، وكما في مسألة توهيم الجزولي فيما نسبه للزجاج في ناصب المفعول له، وكما في مسألة

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

توهيم السهيلي في زعمه أن (ذا) و(ذات) المضافين إلى زمان لا يتصرفان مطلقًا.

ب- ولكنه قد يستعمل لفظا آخر في كتبه الأخرى كالخطأ، كما في مسألة توهيم من زعم أن الكاف الجارَّة لا تتعلق بشيء، أو أن هذا خلاف ما أجمع عليه النحويون، كما في مسألة توهيم ابن برهان في تجويزه تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها المعنوي، أو أنه ليس بصحيح، أو ليس كما ذكر، كما في مسألة توهيم الناظم وابنه في دعواهما الإجماع على امتناع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب بغير الظرف والجار والمجرور.

ج- وربما أورد المسألة في كتبه الأخرى دون أن يُوَهِّمَ أصحابها، ودون أن يعلق عليهم بشيء كما في مسألة توهيم من زعم أن اسم (لا) المعرب يتبع على لفظه فقط، وكما في مسألة توهيم من زعم الخلاف في إنابة المفعول الثالث في باب (أَعْلَمَ) عن الفاعل، وكما في مسألة توهيم من زعم أن النصب لغة تميم في (جاء القوم ثَلَاثتَهم) ونحوه، وكما في مسألة توهيم الناظم في زعمه تحويل (عَلِمَ) من (فَعِلَ) إلى (فَعُلَ) فيما جرى مجرى (نِعْمَ).

٥- أن التوهيمات الواردة في منهج السالك انحصرت في الأبواب الآتية: مسألة في باب (كان) وأخواتها، ومسألتان في باب (إنَّ) وأخواتها، ومسألة في باب (لا) النافية للجنس، ومسألتان في باب نائب الفاعل، ومسألة في باب المفعول له، وواحدة في باب المفعول فيه، وثلاثٌ في باب الاستثناء، وثلاثٌ في باب الحال، وواحدة في باب التمييز، واثنتان في باب حروف الجر، وواحدة في باب إعمال المصدر واسمه، وواحدة في باب التعجب، وواحدة في باب (نعم) و(بئس).

٦- أن أكثر التوهيمات التي أخذها أبو حيان على النحويين في منهج السالك كانت في الآراء والمذاهب النحوية، وذلك في اثنتي عشرة مسألة، وأقل منها توهيماتٌ في نسبة رأي إلى عالم، أو حكاية إجماع عن النحويين، وذلك في ثمان مسائل، وأقل من هذا وذاك إيهامُ كلامٍ لعالمٍ خلاف المراد، وذلك في مسألتين.

٧- أن التوهيمات التي أخذها أبو حيان على من أخطأ في نسبة رأي إلى صاحبه كان يصحح فيها نسبة هذه الأقوال، وفي المسألتين اللتين فيهما إيهام الكلام خلاف المراد كان يذكر ما يُبْعِدُ هذا الإيهام، ويذكر التعبير الأدقَّ والأنسب.

٨- أن أبا حيان كان مصيبًا في توهيمه للنحويين في جميع المسائل الواردة في هذا البحث عدا مسألة واحدة، وهي مسألة توهيم من ذكر الخلاف في إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم) مقام الفاعل؛ لأن الصواب عكس ذلك، وهو ما ذكره كثير من العلماء.

٩- أن معظم توهيمات أبي حيان في منهج السالك لم يُسبق إليها؛ إذ لم يُسبق إلى ثلاثة عشر توهيما مما أخذه على النحويين، بينما كان مسبوقًا إلى تسعة منها.

١٠- أنَّ توهيمات أبي حيان كان لها أثر فيمن بعده من النحويين؛ إذ تابعوه في اثني عشر توهيمًا مما ورد في منهج السالك، وكانوا أحيانا يصرحون بمتابعتهم لأبي حيان، ولكن بعضهم لم يصرح بالمتابعة أحيانا أخرى.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١١- أن أبا حيان كان يستند في توهيماته غالبًا إلى النص والقياس والإجماع، كقوله في توهيم ابن معْطٍ لمنعه توسيط خبر (دام): "وهو مخالف للنص والإجماع والقياس"، وكقوله في توهيم من زعم الخلاف في إنابة المفعول الثالث في باب (أَعْلَمَ) عن الفاعل: "ولم يُسمع من لسانهم"، ثم ردَّ على من أجاز إقامة الثاني أو الثالث بشاهد للنابغة، وكقوله في توهيم الجزولي في منعه جر المفعول لأجله باللام إذا لم يكن مختصًّا: "ولم يقل بذلك أحد".

١٢- أن أبا حيان كان يرد بالدليل غالبًا على من يوهِّمه كما ورد في مسألة توهيم من زعم أن ما بعد الكاف في كأن في موضع جر بها، ولكنه في أحيان أخرى كان يكتفي بذكر الوهم دون أن يرد عليه بالدليل؛ اكتفاءً بما قدمه في المسألة، كما ورد في مسألة توهيم من زعم أن الكاف الجارَّة لا تتعلق بشيء، وكما في مسألة توهيم من زعم أن اسم (لا) المعرب يتبع على لفظه فقط.

****

المصادر والمراجع

- أبو حيان النحوي، للدكتورة خديجة الحديثي مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٣٨٥هـ ١٩٦٦م.
- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه إعداد/ حماد بن محمد الثمالي، جامعة أم القرى، ١٤٠٩/١٤١٠هـ.
- أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية ت ٧٦٧هـ، تحقيق د: محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق د: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو، لابن مالك، تحقيق: سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق د: فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عَمَّان، ط ١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- أمالى السهيلى، لأبي القاسم السهيلي الأندلسي، تحقيق د: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١، ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، لجمال الدين الصنعاني، تحقيق د: محمد عبد الستار أبو زيد، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق د: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، وكنوز إشبيليا، الرياض.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني، تحقيق د: محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د: عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- تقريب الوصول إلي علم الأصول، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- تقريب المقرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- تقريب الوصول إلي علم الأصول، لابن جزي الكلبي ص ١٤١، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لأبي الثناء شمس الدين الأصفهاني، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق د: فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق د: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الدرة الألفية: ألفية ابن معط في النحو والصرف والخط والكتابة، ضبطها: سليمان البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠١٠م.
- ديون ابن مقبل، تحقيق د: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- ديوان ذي الرمة، حققه د: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- ديوان العرجي، جمعه وحققه د: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٢، [١٩٨٥م].
- رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د: وليد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٧٥م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، للسهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق د: محمد علي الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن غازي المكناسي، تحقيق د: حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة القواس، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.
- شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط ١-١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- شرح الجزولية، لأبي الحسن الأبذي ت ٦٨٠هـ، رسائل ماجستير في جامعة أم القرى، تحقيق: محمد الزهراني وآخرين.
- شرح الجمل، لابن الضائع، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٠/ نحو.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق: سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د: حسن الحفظي، د: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤١٤، ١٤١٧هـ، ١٩٩٣م، ١٩٩٦م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، وزارة الأوقاف العراقية، ط ١، ١٩٧٧م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق د: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١- ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق د: تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق د: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- شرح المقدمة المُحْسِبَةِ، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط ١، الكويت، ١٩٧٦، ١٩٧٧م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، حققه: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق، ١٩٨٢م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق د: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩ه ٢٠٠٨م.
- شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه د: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي، للدكتور: يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق: عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦ه ١٩٦٨م.
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د: مهدي المخزومي، د: إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠هـ ١٩٨٢م.
- الفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق د: محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، للفاكهي، مؤسسة التاريخ العربي، ط ١، ١٤٢٧هـ.

- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق د: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللمع في العربية، لابن جني، حققه د: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عَمَّان، ١٩٨٨م.
- مُثُلُ المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صلاح سعد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق الأستاذ: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٦٠م.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- المسائل البصريات، لأبى علي الفارسي، تحقيق د: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د: محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق د: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق الأستاذين: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ومكتبة ابن تيمية القاهرة، ط ٢.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- المفصل في علم العربية، للزمخشري، تحقيق د: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمَّان، ط ١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٦، [١٩٧٩م].
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تحقيق د: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق د: محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق د: شعبان عبد الوهاب محمد، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ ١٩٨٢م.
- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل (السفر الثالث)، لمحمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف، رسالة دكتوراه إعداد/ أحمد بويا ولد الشيخ محمد، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، نشرة سيدني جليزر، ١٩٤٧م.
- نتائج الفكر، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان-معهد المخطوطات العربية، ط ١، الكويت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١.	ملخص	١٠٤٧
٢.	Abstract	١٠٤٨
٣.	المقدمة	١٠٤٩
٤.	توطئة	١٠٥٥
٥.	توهيم ابن معطٍ في منعه توسيط خبر (دام)	١٠٥٨
٦.	توهيم من زعم أن الكاف الجارة لا تتعلق بشيء	١٠٦٤
٧.	توهيم من زعم أن ما بعد الكاف في كأن في موضع جر بها	١٠٦٨
٨.	توهيم من زعم أن اسم (لا) المعرب يتبع على لفظه فقط	١٠٧٢
٩.	توهيم من زعم انفراد سيبويه بإنابة صفة المصدر عن الفاعل	١٠٧٧
١٠.	توهيم من زعم الخلاف في إنابة المفعول الثالث في باب (أَعْلَمَ) عن الفاعل	١٠٨٠
١١.	توهيم الجزولي فيما نسبه للزجاج في ناصب المفعول له	١٠٨٥
١٢.	توهيم الجزولي في منعه جر المفعول لأجله باللام إذا لم يكن مختصاً	١٠٩١
١٣.	توهيم السهيلي في زعمه أن (ذا) و(ذات) المضافين إلى زمان لا يتصرفان مطلقاً	١٠٩٥
١٤.	توهيم من زعم اتفاق النحويين على أن الاستثناء لا يتقدم أول الكلام	١١٠١
١٥.	توهيم من نقل عن المازني وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه	١١٠٥
١٦.	توهيم الزجاجي في عدِّه (إلا أن يكون) في أدوات الاستثناء	١١٠٩
١٧.	توهيم من زعم أن النصب لغة تميم في (جاء القوم ثَلاثَتَهم) ونحوه	١١١٣
١٨.	إيهام كلام ابن مالك انفراده بتجويز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف	١١١٦
١٩.	توهيم ابن برهان في تجويزه تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها المعنوي	١١٢١
٢٠.	توهيم ابن عصفور في عدِّه التمييز في (لَمْ يَرَ نَارًا مِثْلَهَا) منتصباً عن تمام الكلام	١١٢٥
٢١.	توهيم من نقل اتفاق النحويين على أن الاسم بعد (خَلَا) يكون مخفوضاً ومنصوباً	١١٣٠
٢٢.	توهيم ابن عصفور في نقله اتفاق النحويين على أن واو القسم بدل من الباء	١١٣٤
٢٣.	توهيم ابن عصفور في جعله (مُصَاباً) اسم مصدر لا يعمل إلا حيث سُمِعَ	١١٣٨
٢٤.	توهيم الناظم وابنه في دعواهما الإجماع على امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف والجار والمجرور	١١٤٢
٢٥.	إيهام كلام ابنِ عصفور تحتم عدم لحوق علامة التأنيث لـ(نعم) و(بئس) إذا كان فاعلهما مذكراً كُنِّيَ به عن مؤنث	١١٤٦
٢٦.	توهيم الناظم في زعمه تحويل (عَلِمَ) من (فَعِلَ) إلى (فَعُلَ) فيما جرى مجرى (نَعِمَ)	١١٥٠
٢٧.	الخاتمة	١١٥٥
٢٨.	المصادر والمراجع	١١٥٩
٢٩.	فهرس الموضوعات	١١٦٧